الإقطاع وقانون الإصلاح الزراعي ١٩٥٨ في الصحافة العراقية

أ.م.د. وائل علي احمد النحاس

جامعة الموصل/كلية الآداب/قسم الإعلام

(قدم للنشر في ٢٠١٣/٦/٥ ، قبل للنشر في ٢٠١٣/٩/١٢)

ملخص البحث:

يتناول البحث النظام الإقطاعي في العراق بوصفه ظاهرة حديثة ، نشأت مع الاحتلال البريطاني (١٩١٤– ١٩١٨) وتوطدت أركانه خلال الحكم الملكي (١٩٢١– ١٩٥٨) لحين قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، إذ حاولت القضاء عليه بإعادة توزيع الملكية الزراعية ، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ، ورحبت به الصحافة العراقية ووقفت موقفا مؤيدا له ومساندا ، وتابعت تطبيقه عمليا ، أدت دورا مهما في تشخيص الجوانب السلبية فيه ، وطرح الحلول للمشكلات التي تعرقل تطبيقه بمقالاتها الافتتاحية ودراساتها وصفحاتها الخاصة ، فكان تأثيرها الواضح في إقدام السلطة على تعديله برقم (٣٨) لسنة ١٩٦٠ ، كما أيدت الصحافة العراقية صدور قانون الجمعيات الفلاحية رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٩ ، بوصفها الممثل الحقيقي للفلاحين، وتابعت أخبارها ونشاطاتها الاجتماعية والمهنية بعد إجازتها رسميا ، ولعل جديد البحث يتمثل في كونه أول دراسة تناولت الإقطاع في الصحافة العراقية .

Feudalism and Land Reclamation 1958 in Iraq Journalism

Asst.Prof.Dr.Wail Ali A. Al_Nahhas Department of Media / College of Arts

Abstract:

The feudalist system in Iraq is a modern phenomenon started with the British occupation (1914_1918) and was well-established during the monarchic rule (1921_1958) till the revolution of 14th of July 1958 which tried to put an end to it by redistributing the agricultural property.

The land reclamation Law No.30 ، 1958 was issued ، welcomed and supported by Iraq journalism and practically followed up its application ، and identified its negative aspects .The solutions of problems which impede the application of the law were suggested through editorials ، studies and special pages. The influence of journalism was also obvious in the authority amendment of law No.30 which was replaced law No.30 ، 1960 Journalism also supported the agricultural associations law No. 39 ، 1959 . Those associations were the representative of farmers. The news ، social and professional activities of associations were followed up by Journalism specially after these associations were licensed to work . What is new in this research is the fact that it is the first study that tackles feudalism in Iraqi journalism .

تمهيد :

كان المجتمع العراقي حتى نهاية الحكم العثماني (١٥٣٤ – ١٩١٨) مجتمعا قبليا يحوز الأراضي الزراعية جماعيا ، وللقبيلة الحق في استثمارها ، قانونا كانت تعد ملكا للدولة. أخذ النظام القبلي في مطلع القرن العشرين بالتداعي مع ظهور قوانين تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٣٢ التي حولت الحيازات القبلية الى ملكيات فردية ، فقد سجلت تلك الأراضي بأسماء شيوخ القبائل وفوضت بالطابو ، وأصبح أفراد القبيلة مستأجرين للأرض ، أو عمالاً زراعيين ، ليس لهم حق ملكية الأرض ، مع اضطرار الكثير منهم الى ترك الأرض والهجرة الى المدينة ، مما أدى الى نشوء الإقطاع الزراعي . [١]

كان شيوخ القبائل وكبار الملاكين يسيطرون على مصادر الثروة الزراعية في العراق واستخدموها في تقوية مركزهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بغية الوصول الى السلطة يقابله انخفاض في مستوى معيشة الفلاحين واستغلال طبقي نتيجة التفاوت الطبقي الكبير بين الملاك والفلاحين . حيث كانت النظرة الى الفلاح نظرة احتقار ومهانة، فكانت الملكيات الإقطاعية الواسعة أول عامل في بناء الاستغلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ كانت أحوال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية والصحية سيئة جداً [٢]

يعد النظام الإقطاعي في العراق ظاهرة حديثة ، نشأ مع الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨) وتوطدت أركانه خلال الحكم الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) وصولا الى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وامتد نفوذه من الريف الى المدينة ، فقد أصدرت الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الأول (١٩٢١– ١٩٣٣) عدة قوانين لتكريس سلطة الإقطاع في الريف ، لعل من أبرزها : قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ ، بموجبه قسمت الأراضي الى أربعة أصناف هي : المملوكة والموقوفة والمتروكة والأميرية التي قسمت بدورها الى الأميرية المفوضة بالطابو والأراضي الممنوحة باللزمة والأراضي الأميرية ، وتولت لجان التسوية عملية تسوية الأراضي [٣] ، أعقبه قانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ الذي حول العرف العشائري للتصرف بالأرض الى صفة قانونية لحقوق اللزمة أو التصرف العشائري [٤]، فيما رسخت الدولة مصالح كبار الملاكين بإصدار قانون تحديد واجبات الزراع رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣ الذي خص الملاكين كمستأجرين للأرض أو ملتزمين بالأرض أو أصحاب مضخات بإعطائهم تفويضاً خطيا لاستثمار الأرض، وفرز الأراضي واختيار أنواع البذور وأوقات السقي وإلزام الفلاح بتسديد الديون التي بذمته

للملاك . وقيد القانون الفلاح بالأرض ، بمنعه من مغادرتها إلا بتصريح خطي من الملاك ومصادقة الحكومة [٥] .

اهتمت الصحافة في العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) بأحوال الفلاح ، إذ نقلت على صفحاتها وصفا دقيقا لأحواله البائسة ، وقدمت الاقتراحات لتخليصه من واقعه المزري وتحسين أحواله الاقتصادية والاجتماعية ، ونبهت الحكومات المتعاقبة الى ضرورة الإسراع في تقديم الخدمات الثقافية والصحية له . ودعت الى توزيع الأراضي على الفلاحين وتمليكها لهم ، واستئصال نظام الإقطاع في العراق، كونه ظاهرة اجتماعية خطيرة ومبعث قلاقل ومصدر فتن واضطرابات ، كبدت البلاد خسائر ومتاعب ، مؤكدة بأن ظاهرة الإقطاع خطر يهدد الدولة بإثارة الفتن والقلاقل وإعلان لواء العصيان ضد الدولة، التي تفترض أن لا يسود فيها غير نفوذها وقوانينها .[٦] لقد أسهم الإقطاع في صياغة سياسة الدولة ، لذا عدته الأحزاب العراقية ظاهرة رجعية حملته صحافتها مسؤولية عرقلة أي إصلاح ، كما أسهمت الصحافة الوطنية العلنية إسهاماً واسعاً في مهاجمته وظهرت لأول مرة مقالات تطالب بإنهاء النظام الإقطاعي [٧]

صدور قانون الإصلاح الزراعي (٣٠) لسنة ١٩٥٨ :

الإصلاح الزراعي مجموعة الإجراءات التشريعية والتطبيقية ، لتغيير حقوق التصرف في الأراضي الزراعية ، يهدف الى حل مشكلتي التوزيع والإنتاج ، كونه مسألة اجتماعية واقتصادية، فضلا عن أهدافه ونتائجه السياسية ، إذ إن تركز ملكية الأرض في يد عدد قليل تضمن لهم سلطة سياسية واقتصادية ، تتمثل بنفوذ الإقطاعيين وكبار الملاك[٨] لذا يعد الإصلاح الزراعي ركناً أساسياً من أركان السياسة الزراعية للدولة ، ومفتاح التنمية الزراعية. [٩]

قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، بإذاعة البيان الأول للثورة في الساعة السادسة من صباح يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨ ، الموافق ٢٦ ذي الحجة ١٢٨٨هـ . الذي تضمن إعلان العراق دولة جمهورية وإلغاء النظام الملكي ، أعقبه تأليف مجلس للسيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية برئاسة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي وعضوية محمد مهدي كبة وخالد عبد الباسط النقشبندي . فيما تم تشكيل مجلس الوزراء (الوزارة الأولى) من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ، رئيساً للوزراء ، ووكيلاً لوزير الدفاع . والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائباً لرئيس

الوزراء ، ووكيلاً لوزير الداخلية ، فضلاً عن (١١) حقيبة وزارية منها إشغال هديب الحاج حمود وزارة الزراعة[١٠] .

أعلن رسمياً في ٢٧ تموز ١٩٥٨ ، الدستور المؤقت ، جاء في مادته (١٤) ، ان الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون ، وان حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية ، لحين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير لتنفيذها[١١] . كانت عائلات مالكة للأراضي عام ١٩٥٨ ، يمتلك أكثر من (٣٠.٠٠٠) دونم من المساحات المملوكة ، وهناك (٥٠) عائلة مجموع أراضيها (٥.٤٥٧.٣٥٤) دونماً[١٢] . وأكد ملاك للأراضي في العراق عام ١٩٥٨ وممن يملكون أكثر من (١٠٠.٠٠٠) دونم من الأرض من الشيوخ : احمد عجيل الياور ، ومحمد الحبيب ، والأمير بلاسم محمد الياسين ، وعلي الحبيب الأمير ، وحسين القصاب ، ونايف الجريان) يملكون (١٢٢٠٢٥٧) دونما [١٣].

وعادت الصحافة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، لتشن حملة عنيفة على الإقطاع نددت فيها بمساوئ النظام الإقطاعي ، وحثت الثورة من خلال مقالاتها الافتتاحية ودراساتها على الإسراع بإصدار قانون للإصلاح الزراعي ، فضلاً عن إجراء المقابلات ونشر التصريحات للمسؤولين ، فقد أسهمت مجلة (الثقافة الجديدة)[١٤] مع بقية الصحف العراقية في الدعوة للإصلاح الزراعي ، فنشرت مقالا تحليليا بعنوان (ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي المنشود في العراق " بقلم زكي خيري وهو يعكس وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي حول المسألة الزراعية والإصلاح الزراعي ، جاء فيه : " ان الإصلاح الزراعي الجذري الشامل يعني ان " الأرض لحارثها ، أي ان يكون لكل فلاح الأرض التي يزرعها الآن فعلاً . أو التي يستطيع ان يزرعها فعلاً . . . وان لا يضطر الفلاح لتأجير نفسه للآخرين . وهذا يعني إلغاء الملكية الكبيرة للأرض وشدد كاتب المقال على الهدف النهائي للإصلاح الزراعي محدداً الحد الأعلى للملكية بالقول .. " ان الهدف النهائي للإصلاح الزراعي يعني **أولاً :** تصفية الملكية الزراعية الكبيرة . . . وتحديدها كحد أعلى بأربعمائة دونم في أراضي الديم . **ثانياً :** تمليك كل فلاح مساحة من الأرض تتناسب مع قدرته على العمل هو وأفراد عائلته تكفي لمعيشتهم " . وتطرق المقال الى الخدمات الأساسية الضرورية كالمضخات الزراعية .. مشكلة التسليف والتعاونيات الزراعية مستبعداً التخوفات من مقاومة الملاكين للقانون واحتمال تدهور الإنتاج الزراعي [١٥].

واقترح كاتب المقال ان يبدأ الإصلاح الزراعي بلواء العمارة[١٦] أولاً مؤكداً " ان بؤرة الإقطاع في العراق ، ان لم يكن في العالم هو لواء العمارة ، ومع ان ٩٧% بالمائة من أراضي هذا اللواء

كانت أراضي أميرية صرفة حتى ١٩٥٢ . فان ٩٩% بالمائة من هذه الأراضي واقعة في قبضة الإقطاعيين .. ان هذا اللواء هو المثال النموذجي للإقطاع ... يوجد (٣٠٤) من الإقطاعيين الذين يستحوذون على ٩٩% بالمائة من المساحة في حين ان نسبتهم اقل من ١% ان الظلم الإقطاعي والاستغلال الإقطاعي بلغ الذروة في هذه اللواء .." لذا كانت الدعوة للنظام الجمهوري إلغاء الإقطاع الذي نعته بالعار وهذا يستلزم خطوات منها " إلغاء جميع القرارات التي منحت بها الأراضي الأميرية باللزمة للإقطاعيين ووكلائهم .. منع هجرة الفلاحين للمدن ودور الإصلاح الزراعي في إعادتهم الى الريف وإسكانهم .." وهذا الإجراء يتطلب " تقليص الملكيات الكبيرة تقليصاً بحيث لا يزيد الحد الأعلى للملكية الزراعية على (٤٠٠) دونم" واختتم المقال باستبعاد التعويض للإقطاعيين في الخطوات العملية في الإصلاح الزراعي ، بالقول : " اننا لا نرى مبرراً لدفع تعويض لملاكين نهبوا أراضي الدولة والفلاحين، بسبب نفوذهم أو خدمتهم للاستعمار . " [١٧].

ونشرت جريدة (الجمهورية)[١٨] الناطقة باسم السلطة الحاكمة الكثير من المقالات الافتتاحية والسياسية حول مسألة الإصلاح الزراعي في العراق، منها مقال (نحو إصلاح اقتصادي زراعي شامل) بقلم عبد الصاحب العلوان . الذي أكد فيه " ان استغلال الإقطاعيين هو أهم سبب لفقر الغالبية العظمى من أبناء الشعب العاملين في الزراعة . وان الإقطاع هو أهم عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي والزراعي .."[١٩] وتصدر جريدة (الجمهورية) صفحتها الأولى مقال افتتاحي بعنوان (الثورة والإصلاح) ، تطرق فيها لوجهة نظر الثورة للإصلاح الزراعي مؤكداً استحالة تحقيقه في النظام الملكي معللاً السبب بالقول "ان طبيعة الجهاز السياسي وعلاقته بالإقطاع وترابط المصالح الاقتصادية مع السلطة السياسية ، قد جعلت من إحراز أي تقدم في هذه الناحية صعبة. فكل خطوة للحد من توسع الملكية الزراعية، ونفوذ الملاك الكبار وسيطرتهم على الفلاحين، وإخضاعهم للضرائب، لا يكتب لها النجاح، لأنها لا يمكن ان تنال موافقة الإقطاع وأصحاب المصالح .." اما في عهد الثورة وإمكانية تحقيق الإصلاح الزراعي فانها " تعتمد على قوة إرادة الشعب التي تقف وراء الثورة ، الإمكانيات الآن واسعة لأنها تقوم على أساس تغيير الواقع من أساسه لا المحافظة عليه وإبقائه ..." [٢٠].

فتمكنت بذلك الصحافة العراقية ان تؤدي دوراً مهما في دفع حكومة الثورة للإسراع بإعداد القانون وتشريعه ، وبعد ان هيأت الصورة الواقعية للقوى الإقطاعية. [٢١].

اتجهت ثورة ١٤ تموز فوراً الى حل المسألة الزراعية بوضعها أمراً ملازماً للقضاء على النفوذ الاستعماري ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية ، بإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ومناسبة ، وتبديل العلائق الاجتماعية السائدة في الريف (الإقطاعية) بعلائق جديدة تقدمية (تعاونية) ، تؤدي الى رفع مستوى معيشة الفلاحين وبالتالي الى تطوير الإنتاج الزراعي ودعم الاقتصاد الوطني[٢٢] ، ولغرض دراسة مواضيع الإصلاح الزراعي بصورة شاملة لإصدار قانون وفق الأسس العلمية والعملية الحديثة ، تألفت في وزارة الزراعة ، لجنة للإصلاح الزراعي في الثاني من آب ١٩٥٨ برئاسة : هديب الحاج حمود وزير الزراعة وعضوية السادة : الدكتور طلعت الشيباني ، ويوسف الحاج الياس ، وأنور الجاف ، وجوهر دزه ئي ، والدكتور عبد الصاحب العلوان ، وفريد الأحمر ، وعبد الرزاق الظاهر ، ومسعود محمد ، والدكتور باقر كاشف الغطاء ، والدكتور خالد تحسين علي ، والدكتور حسن كناني ، والدكتور قسرين دوغرمجي وقاسم المفتي، سكرتير اللجنة لطفي جودت الدليمي ، ويشترك في أعمال اللجنة ممثلون عن الوزارات : المالية والاعمار والداخلية والشؤون الاجتماعية والعدلية[٢٣] .

أعلن رئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم[٢٤] ، عن مولد قانون الإصلاح الزراعي مساء يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨ في خطاب له ، جاء فيه " ان ثورة ١٤ تموز هي ثورة سياسية اجتماعية معاً ، ومن أهدافها تحقيق الإصلاح الاجتماعي وضمان العدالة بين أبناء الشعب كافة، وان الإصلاح الزراعي هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها الإصلاح الاجتماعي ، مشيراً الى بقاء الأراضي الزراعية للطبقة الوسطى ما دامت ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية . اما الملكيات الضخمة أو ما يسمى الإقطاعيات الكبيرة فستحدد ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية، على ان تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض عادل ، وستوزع الأراضي المستولى عليها والأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين ، ليصبحوا مالكي الأرض في نطاق الحد الأدنى" واختتم خطابه بالقول : " إني إذ أعلن مولد الإصلاح الزراعي ، انما أسجل بفخر واعتزاز نهاية الإقطاع في العراق " [٢٥]. ويذكر ان عبد الكريم قاسم كان يأمل بكسب قاعدة عريضة من الدعم الريفي واسعة الانتشار من الفلاحين مالكي الأرض [٢٦] .

وألقى هديب الحاج حمود[٢٧] وزير الزراعة ، خطاباً يوم ٣٠ أيلول ١٩٥٨ . أوضح فيه الأسباب الموجبة لقانون الإصلاح الزراعي وأهدافه المتمثلة " بالقضاء على الإقطاع كأسلوب للإنتاج وإزالة النفوذ السياسي الذي يتمتع به الإقطاعيون نتيجة لملكياتهم الكبيرة في توجيههم غير السليم لجهاز الدولة والجهاز السياسي وفقا

لمصالحهم ومصالح الاستعمار . . رفع طبقة كبيرة من المواطنين وهم الفلاحون ورفع الإنتاج الزراعي ، ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إتباع أساليب منها : تحديد حد أعلى لأصحاب الأراضي ، وتوزيع الأراضي على الفلاحين بحد أدنى يؤمن معيشة العائلة الفلاحية بشكل مناسب ، وإيجاد نظام تعاوني للإنتاج بكافة مراحله ، وتحديد العلاقة الزراعية بين ذوي العلاقة بشكل عادل" [٢٨].

صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ في أيلول ١٩٥٨. واحتوى على (٥١) مادة توزعت على (٤) أربعة أبواب ، اشتملت على (تحديد الملكية الزراعية ، وجمعيات التعاون الزراعي ، وتنظيم العلاقات الزراعية ، وحقوق العامل الزراعي) . حدد القانون مساحة الأراضي الزراعية التي تكون مملوكة لشخص أو مفوضة له بالطابو أو ممنوحة باللزمة ، لا تزيد عن (١٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة ، و (٢٠٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى ديما، وأجاز القانون احتفاظ صاحب الأرض بالمساحة التي يختارها وتبقى لها صفتها الأولى ، كملك صرف أو مفوضة بالطابو أو ممنوحة باللزمة ، حتى يتم تصحيح صنفها ، على ان يقدم إقراراً شاملاً عن أراضيه الى الهيئة العليا للإصلاح الزراعي التي تقوم بنشر أسماء من تقرر خضوعهم للقانون في الجريدة الرسمية . وتستولى الحكومة على الأراضي الزائدة خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ العمل بالقانون . ويبدأ الاستيلاء على اكبر المساحات الزراعية . ويكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق في تعويض يعادل بدل المثل للأرض المستولى عليها مخصوماً منه ما يقابل حق الحكومة في الأرض المفوضة بالطابو أو الممنوحة . اشترط القانون فيمن توزع عليه الأرض ان يكون عراقياً بالغاً سن الرشد وان تكون حرفته الزراعة . ويقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن (٦٠) دونماً ، لمن كان يزرع الأراضي فعلاً، مستأجراً أو مشاركاً أو مزارعاً ثم لمن هو أكثر عائلة . ولمن هو اقل مالاً من أهل المنطقة [٢٩].

كانت مساحة الملكية الزراعية تقدر بـ(٢٢) مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة ، وتقع تحت طائلة القانون (الحد الأعلى للملكية) حوالي (٣٤٠٠) ملاكٍ ممن يملك أراضي زراعية تزيد عن الحد الأعلى للملكية . فيما كانت واقع الملكية الزراعية في العراق تمثل (٣٦١٩) شخصاً يملكون أراضي تتراوح مساحتها من (١٠٠٠) ألف الى حوالي (١٠٠٠٠٠٠) مليون دونم ومجموع ما يملك هؤلاء (١٨) مليون دونم و(٢٧٢) شخصاً يملكون وحدهم (٦) ملايين دونم . وقد تزداد ملكية الإقطاعيين على مليون دونم . والحقيقة المؤسفة تتجسد في بقاء حوالي (١٤٠٠٠٠٠) شخص

عاملٍ في الزراعة بدون شبر واحد من الأراضي ، فضلاً عن وجود أكثر من (٣) ملايين شخص يعيشون في الريف عالة على الزراعة . يتضح مما تقدم ان من ملاكي الأراضي الزراعية يقل عن ٢% بالمائة من سكان العراق وان خمس الأراضي الزراعية عليها ٤% بالمائة من السكان [٣٠] .

تمثلت (٤) أربعة مراحل لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي هي : مرحلة الإعلان عن الملاكين الخاضعين للقانون ، مرحلة الاستيلاء على أراضيهم ، مرحلة الإدارة المؤقتة للأراضي المستولى عليها ، ريثما تتوافر شروط توزيعها على الفلاحين ، وأخيراً مرحلة توزيع الأراضي المستولى عليها والأميرية [٣١] .

بلغت مساحة الأراضي الزراعية التي أعلن خضوعها للاستيلاء حتى نهاية ١٩٥٩ ، (٥) خمسة ملايين دونم . استولى على مليون دونم منها ، فيما خمنت مديرية التخطيط العامة، عدد العائلات التي ستستفيد من تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ما بين (٢٠٠) ألف الى (٢٥٠) ألف عائلة فلاحية . توزع عليهم جميع الأراضي الزائدة عن الحد الأعلى ، فضلاً عن هذا العدد حوالي (٢٥٠٢٠) ألف عائلة فلاحية ستوزع عليهم الأراضي الأميرية الصالحة للزراعة [٣٢] .

ولدى التعمق في الأحكام التي وردت في قانون الإصلاح الزراعي ، يظهر لنا ان الأراضي التي شملها القانون لا تتعدى الثلث من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بما فيها الأراضي الأميرية الصرف ، اما الباقي فقد بقي على حالة تحكمه العلاقات القديمة والقوانين التي كانت سائدة قبل صدوره [٣٣] .

قدرت مساحة العراق بـ(٤٥٤) ألف كم٢ ، فيما قدرت الأراضي الصالحة للزراعة في العراق بحوالي (٤٨) مليون دونم ، أي حوالي ربع مساحة العراق . فيما قدرت مساحة مجموع الوحدات والملكيات الزراعية المتصرف بها من قبل الأشخاص فعلاً بحوالي (٣٢،١٥) مليون دونم . منها (٣١،٤٥) مليون دونم ، أي حوالي (٩٨%) من مساحة الأراضي الزراعية ، مملوكة كوحدات للأشخاص قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، ومما يلاحظ على الملكيات والوحدات الزراعية سوء توزيعها بشكل غير منطقي ويتنافى مع المصلحة العامة ، فان(٨٥%) من الملاك لا تتجاوز ملكياتهم (١٢%) من مساحة الأراضي و(١٥%) من الملاك يمتلكون (٨٨%) من الأراضي ، وان ملكيات (٨) منهم تتجاوز (١٠٠) ألف دونم ، بل ان البعض منهم بلغت ملكياتهم وتصرفاتهم بالأراضي الأميرية المسجلة بأسمائهم أو التجاوز عليها النصف مليون دونم وأكثر . ويبلغ عدد الملاكين

والمتصرفين في الوحدات الزراعية (٢٥٤،٢٥٣) شخصاً يتصرفون بمساحة تبلغ (٣٢،١٥) مليون دونم ، فيما يبلغ نفوس الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً ويعيشون لدى الملاكين والإقطاعيين بنحو (٣) مليون نسمة [٣٤] .

اصدر الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ، رئيس الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ورئيس الوزراء بياناً بأسماء الوجبة الأولى التي قررت الهيئة في اجتماعها في الثاني من كانون الأول ١٩٥٨ ، خضوعها لقانون الإصلاح الزراعي، للاستيلاء على ما جاوز من أراضيهم الحد الأعلى المقرر بالمادة الأولى من القانون ، واشتملت الوجبة على لواء بغداد (٧) ملاكين لواء الكوت (١١) ملاكا، لواء السليمانية (٢) اثنان من الملاكين ، تولت الصحف العراقية نشر البيان تحت عنوان بيان زعيم الشعب بالاستيلاء على أراضي الإصلاح الزراعي ، تطرق خلاله لأهمية قانون الإصلاح الزراعي وأهدافه مؤكداً ان القانون "يعمل على تحرير الفلاحين من رقبة العبودية بحصولهم على الأرض . . . كما يعمل على زيادة حصصهم من الحاصل بشكل يتلاءم مع ما يبذلونه من جهد في عملهم بالزراعة . وبذلك يرتفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي . . .كما يعمل القانون على رفع مستوى الإنتاج الزراعي بصورة عامة للمزارعين كافة وبالتالي تدعيم الاقتصاد الوطني وتطويره . . " [٣٥] .

ودعا رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في بيانه أصحاب الأراضي الخاضعة للقانون بالتعاون مع لجان الاستيلاء وتزويدها بالمعلومات الصحيحة ، محذرا المعارضين لتنفيذ القانون بالقول " نحذر (أصحاب الأراضي) من لجوئهم الى وسائل يرمون من ورائها وضع العراقيل أمام لجان الاستيلاء ومقاومة تنفيذ القانون ، إذ ان ذلك سيعرضهم الى الحرمان من حق التعويض وبعقوبة الحبس والغرامة وسائل العقوبات الأخرى التي ينص عليها القانون. . " مؤكدا " اننا مصممون على تنفيذ القانون بما يحقق العدالة للجميع اخذين بنظر الاعتبار مصلحة الشعب والثورة . واننا سنجابه بكل عزم كل من يحاول العبث بالأمن والحيلولة دون تنفيذ القانون [٣٦] .

وبذلك " بلغت الأراضي التي خصصت لقانون الإصلاح الزراعي والمعلنة حتى القائمة الثانية ما يأتي : الأراضي السيحية والتي تسقى بالواسطة (٣) ملايين و (٣٤٧) ألفاً و (٩٥٧) دونما الأراضي الديمية مليون و (٣٨٤) ألفاً و (١٥٤) دونما وبلغ عدد الأشخاص الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي (١٥٠) صاحب ارض " [٣٧] .

وأعلن رئيس الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ورئيس الوزراء الزعيم الركن عبد الكريم قاسم في الثاني من آذار ١٩٥٩ ، القائمة الثانية بأسماء ممن تقرر إخضاعهم لقانون الإصلاح الزراعي في

ألوية : العمارة والموصل والحلة وبغداد والديوانية وبذلك إذ طالت القائمة (١٥٠) شخصاً ، وبحوزتهم (٥) ملايين دونم من الأراضي الزراعية التي خضعت للقانون . منهم في لواء الموصل (أولاد فيصل الفرحان (وطبان ، المان ، مسلط ، تركي ، نايف، مشعان ، نوري ، مسعود . . .) واحمد عجيل الياور ، وصفوك عجيل الياور وحازم المفتي وعبد الله ليون ، ومحمود طه خضير . . ومحمد نجيب الجادر والحاج حسين حديد ومصطفى الصابونجي)[٣٨] .

نشرت جريدة الأهالي خبر تحت عنوان (خبراء سوفيت في الإصلاح الزراعي) جاء فيه : ان (٢١) خبيرا فنيا في الإصلاح الزراعي سيصلون الى العراق من الاتحاد السوفيتي في منتصف شهر أيار ١٩٥٩ ، للاستفادة من خبرتهم في تطبيق الإصلاح الزراعي في أنحاء العراق وهؤلاء الخبراء هم بواقع : (٣) خبراء في مسائل ري الحقول ، (٣) خبراء في أعمال البزل ، (٣) في التعاون وخبيران في إدارة الإنتاج الزراعي وخبيران في اعمار الأراضي ، وخبير في المكائن الزراعية وخبير في إدارة المزارع وخبير في توزيع الأراضي ، وخبير في الاقتصاد الزراعي و(٤) خبراء في التخطيط الزراعي .[٣٩]

الصحافة العراقية وقانون الإصلاح الزراعي :

وقفت الصحافة الحزبية موقفاً مؤيداً ومسانداً لقانون الإصلاح الزراعي ، جسدت ذلك من خلال مقالاتها الافتتاحية المعبرة عن وجهات نظر أحزابها الناطقة بلسانها ، فضلاً عن المقالات السياسية وصفحاتها الخاصة . ودراسات عن تجارب تطبيق الإصلاح الزراعي في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث . فقد نشرت جريدة (الجمهورية) المعبرة عن وجهة نظر حزب البعث ، مقالاً افتتاحياً (رأي الجمهورية) بعنوان (انجازات الثورة في الإصلاح الزراعي) ربطت فيه بين الإصلاح الزراعي وتحقيق العدالة الاجتماعية فقالت " . .بعد القانون أساساً قوياً لبناء صرح العدالة الاجتماعية ، التي كانت هدفاً سعت الثورة لتحقيقه " وانتقدت النظام الإقطاعي وميزاته وما يعانيه الفلاح في ظله . " الميزة التي تتجلى في نظام الإقطاع، هي ان إنسانية الأفراد معدومة في ظله . وان الفرد يخضع للقيم التي تجعل منه عبداً مطيعاً وخادماً كدوداً ، وآلة تعمل من اجل ان تترفه زمرة لا تؤدي أية خدمة اجتماعية . لهذا فان الإجهاز على النظام الإقطاعي يعد عملاً ضخماً عظيماً . . يعيد الكرامة الإنسانية المسلوبة الى الشعب " . واختتمت الجمهورية مقالها بالتأكيد على ان " قانون الإصلاح الزراعي إجراء عملي مجسم لحقيقة الثورة وسمو أهدافها ، وان ما

ستجنيه البلاد . . والأفراد بعد تطبيقه سيظهر في انتعاش الحياة المعاشية وزيادة الإنتاج " [٤٠].

واقترحت جريدة (الأهالي)[٤١] في مقالها الافتتاحي (الخطوة الرئيسية في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي) خطوات مهمة تتلو تحديد الملكية الكبرى وإزالة الإقطاع تقتضي عملا كثيرا ووقتا وخططا توضع ، لضمان نجاح قانون الإصلاح الزراعي في العراق ، على ان تتولى تنفيذها الحكومة ، ولعل من أهمها : " رفع مستوى الفلاح المعاشي ونقله من حالة الفقر المدقع الذي يعيش فيه الى حالة تليق بكرامة الإنسان " ونوه المقال بان توزيع الأرض على الفلاحين لا يكفي لتحقيق هذا الهدف وانما يتبعه خطوات مساعدة منها " إنشاء التعاونيات الزراعية . . ورفع مستوى الريف بواسطة الاعمار . . . إدخال وسائل العيش الحديثة وتحسين الطرق وبث المراكز الاجتماعية المختصة ، ونشر التعليم على نطاق واسع . . " وأشار المقال الى نقطة مهمة لا تقل أهمية عما طرحه من خطوات بالنسبة للفلاح العراقي ، حمّل فيها النظام الجمهوري الجديد المسؤولية في " . . جعل الفلاح مواطنا له حقوق كاملة حكما وقانونا وفعلا ، كما نص على ذلك الدستور العراقي المؤقت فإن الفلاح لم يكن يشعر في يوم من الأيام بأنه مواطن له حق وله كرامة يقدمها القانون . . " واتهم المقال في الخاتمة الجهاز الحكومي بأنه " تطبع على احترام ذوي النفوذ والمال واحتقار المواطنين الآخرين في الريف . . لذا فالأمر في حاجة الى جهود كبيرة وإصلاح جذري مدروس . . " [٤٢]

واسهم وزير الزراعة هديب الحاج حمود بطرح وجهة نظره تجاه الإصلاح الزراعي فنشرت له مجلة الزراعة العراقية مقالاً افتتاحياً بعنوان (الإصلاح الزراعي في العراق) . ناشد فيه ذوي العلاقة من الفلاحين والملاكين الإبقاء على الإنتاج الزراعي وعدم المساس به لأهميته بالنسبة لقوت الشعب . ريثما يتم إصدار التشريعات المطلوبة مؤكداً بان الإصلاح الزراعي يستهدف " تحديد الملكية وتطوير الزراعة بوصفها عاملاً من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ويتم ذلك بتحديد الملكيات الكبيرة ، ووضع حدٍ أعلى لها . . والنقطة الثانية ، هي توفير الأرض لمن لا يملك ارض، وتحديد حد أدنى يكفي لمعيشة العائلة الفلاحية بصورة حسنة . . . " [٤٣].

وأبدت جريدة (الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي رأيها تجاه قانون الإصلاح الزراعي في مقالها الافتتاحي (مفهوم الإصلاح الزراعي) أوضحت فيه المقصود من إصداره وأهدافه والغاية منه . بالقول " ان الإصلاح الزراعي . . مجموعة الإجراءات التشريعية والتطبيقية التي تقوم بها السلطات العامة

بقصد إحداث تغييرات في حقوق التصرف في الأرض الزراعية وتحسين طرق استغلالها .. بحيث يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية .. في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد .." وعدّ المقال الإصلاح الزراعي " سياسة اقتصادية زراعية . تتمثل ".. بإعادة توزيع الثروة الزراعية والعمل على تحسين طرق استغلال الأرض وزيادة توزيع إنتاجها " . واختتم المقال بالتأكيد " ان الإصلاح الزراعي في بلد زراعي متخلف اقتصادياً ، أمر خطير وضروري جداً لضمان تقدم البلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .. " [٤٤].

ودعت جريدة (اتحاد الشعب)[٤٥] الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي ، الى تعديل قانون الإصلاح الزراعي : فكتبت مقالاً في باب (صوت الشعب الكردي) بعنوان (مصالح فلاحي كردستان ، تقتضي تعديل قانون الإصلاح الزراعي) . أوضحت فيه نقاط الخلاف بين المنطقة الجبلية ومناطق الجنوب (الفرات الأوسط) ، مما يستدعي إعادة النظر في القانون لكي يلائم الوضع السائد في المناطق الجبلية وشبه الجبلية . حيث " ان طبيعة الأرض في هذه المناطق تمنع ان يمتلك إنسان مهما بلغ من القوة والسطوة مقداراً يزيد عن الحد الأعلى المقرر قانوناً . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الدونم الواحد في المناطق الجبلية التي تزرع الفواكه والتبوغ والخضراوات يساوي عشرات الدونمات في المناطق التي لا تنتج إلا حنطة وشعيراً . ويعطي من الريع ما لا تعطيه إضعافه في المناطق السهلية ، وبناء على ذلك فان قانون الإصلاح الزراعي بتحديده الحالي للملكية الزراعية لا تستفيد منه غالبية فلاحي كردستان ... فمن الضروري إعادة النظر في القانون وتحديد حد أدنى للملكية الزراعية أكثر ملائمة ، وتصنيف الأراضي حسب الأصناف التي تزرع فيها وبالنظر الى الريع الذي تعطيه " [٤٦].

سطرت جريدة (صوت الطليعة)[٤٧] الناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي في البصرة ، معلومات عن الإقطاع تحت عنوان " حقائق مذهلة عن الإقطاع في العراق " منها : " ان خمسة إقطاعيين يملكون أكثر من مليون وخمس المليون من الأراضي الزراعية . موزعة عليهم كما يلي بآلاف الدونمات : ٣٦٠ ، ٢٥٠ ، ٢٠٠، ١٨٠ ، ألف دونم ..." وأكدت الجريدة " ان من بين الملايين الذين يعملون في الزراعة لا يوجد غير (٧٢) ألف مالك صغير للأرض تتراوح ملكياتهم من ١-١٠٠ دونم وان الملكيات المتوسطة التي تتراوح بين (١٠٠-١٠٠٠) دونم ، لا تتجاوز (٢٩) ألف ملكية .. في حين ان هناك (٢٧٢) إقطاعياً فقط يملك كل منهم عشرة ألف دونم " [٤٨].

ونشرت جريدة (صدى الأهالي)[٤٩] لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فرع الموصل ، مقالاً افتتاحياً بعنوان (هؤلاء المواطنون الملتصقون بتربة الوطن) . استعرضت فيه معاناة الفلاح وصبره على تجاوزات الإقطاعي ومعاملته له . فأكدت " ان الفلاحين في العراق ، عانوا الكثير من الويلات وهم يؤلفون الغالبية العظمى من أبناء الشعب . وقد جاءت ثورة ١٤ تموز ، فشرعت لهم قانون الإصلاح الزراعي لإنقاذهم مما يعانون ...ولكن لا تزال هناك أيدي تعمل في الخفاء والعلن لعرقلة هذا القانون ... ان الفلاحين يتمنون ان تكون لهم قطعة من الارض... وهم يكرهون الإقطاع لأنه يريد ان يحرمهم . ." وتابعت الجريدة مقالها موضحة وجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي بالقول " ان الوطنين الديمقراطيين . . يفرقون بين الإقطاع كنظام وبين رجال الإقطاع كأفراد ، وهم يفرقون ايضاً بين التملك والإقطاع . فالإقطاع تميز بطابعين أولهما : ان الإقطاع هو نتيجة إرضاء المستعمرين الفاتحين . وثانيهما : ان هذا الإقطاع كونه طبقة تتحكم في سياسة البلاد ومصائر المواطن في سبيل الأغراض الخاصة . ." [٥٠].

عرضت الصحافة العراقية على صفحاتها تجاه قانون الإصلاح الزراعي الإجراءات المتخذة بشأن تطبيقه علنيا . فأجرت المقابلات ونقلت المؤتمرات الصحفية لكبار المسؤولين في الدولة، ومنهم إبراهيم كبة وزير الإصلاح الزراعي ، فقد نشرت جريدة اتحاد الشعب تصريحاته في المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢٠ آب ١٩٥٩ ، شخص فيه أهداف قانون الإصلاح الزراعي في القضاء على الإقطاع كنظام اجتماعي واقتصادي وتحويل النظام الإقطاعي الى نظام تعاوني مبني على الملكية الصغيرة للفلاحين " وأكد " ان هدف قانون الإصلاح الزراعي الحقيقي " هو حماية الفلاحين والملاكين المتوسطين "[٥١] .

وقومت جريدة (الأهالي) قانون الإصلاح الزراعي بمقالها الافتتاحي (قانون الإصلاح الزراعي، الغى تبعية الفلاح والعلاقات شبه الإقطاعية ، اما الخطأ في التطبيق فيجب تلافيه مع الحفاظ على القانون) . موضحة أهميته للاقتصاد العراقي ووجهة نظر الحزب الوطني الديمقراطي تجاهه بالقول " قانون الإصلاح الزراعي ، يعتبر من أهم منجزات الثورة ، وهو في واقع الأمر احد المظاهر التي أعطت حركة ١٤ تموز ١٩٥٨ صفة الثورة فالإصلاح الزراعي حدث اجتماعي خطير ألغى تبعية الفلاح وقضى على العلاقات شبه الإقطاعية ، التي كانت تسود المجتمع في علاقاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . . وفتح صفحة جديدة في حياة العراق . . ان الحزب الوطني الديمقراطي يولي مسألة الفلاح والأرض عنايته

البالغة ، ويعتبرها أساس حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وهو يقدر قانون الإصلاح الزراعي حق التقدير . . ."[٥٢] .

ونشرت جريدة (شعلة الأهالي)[٥٣] الناطقة بلسان الحزب الوطني الديمقراطي في كربلاء مقالاً افتتاحياً بعنوان (الذكرى السنوية الثانية لإعلان قانون الإصلاح الزراعي) جاء فيه "ان الدعوة الى تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية وممارسة الشعب لحرياته ، يجب ان تقترن بالدعوة الى القضاء على الإقطاع ايضاً ، لذلك كان من أهداف الحزب الوطني الديمقراطي ، هو تحديد الملكية الزراعية بحد أعلى وتوزيع الأراضي على الفلاحين وتمليكها لهم ، ليتحرروا من النفوذ الاقتصادي والسياسي الذي يمارسه الإقطاعيون ، ولإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، تحل محل العلاقات الإقطاعية القديمة . . " [٥٤]

وانتقدت جريدة (اتحاد الشعب) بطء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، واثر ذلك في مستوى الإنتاج، فكتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان (السنة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي في جمهوريتنا) استهلته بالحديث عن مستوى الإنتاج الزراعي وعلاقته بالإصلاح الزراعي فقالت : " ان المحافظة على مستوى الإنتاج ومن ثم تم زيادة الإنتاج يتوقف أولاً : على انجاز الإصلاح الزراعي بسرعة وحزم ، وثانياً على انتظام الفلاحين في جمعياتهم وبالتعاون بين السلطة والجمعيات الفلاحية " واستطردت منتقدة " ان تطبيق القانون لم يجر بالسرعة والحزم اللذين تتطلبهما مصلحة الفلاحين ومصلحة الجمهورية ، فحتى نهاية السنة الأولى من عمر الثورة لم يتم الاستيلاء إلا على مليوني دونم . ." وأشارت الجريدة " انه بالاعتماد على منظمات الفلاحين والجمعيات الفلاحية تستطيع السلطة انجاز هذه المرحلة في بضعة أشهر . . " [٥٥] .

واهتمت جريدة (خه بات / النضال)[٥٦] المعبرة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني فرع العراق . بقانون الإصلاح الزراعي ، ونقلت على صفحاتها القرارات التي كانت تصدرها الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ، وأخبار توزيع الأراضي على الفلاحين ، فضلاً عن نشرها المقالات والبحوث القيمة ، ولعل من أبرزها " الإصلاح الزراعي في العراق " ألقت فيه الضوء على الملكية الزراعية في العراق وحياة الفلاحين والكادحين وتعدادهم البالغ(٥.٤) مليون وهم لا يملكون دونماً واحداً ، من مجموع الأراضي البالغة (٢٣) مليون دونم يملكها (٥٠٠.١٢) ألف مالك ، وقد نشأ الإقطاع نتيجة استيلاء هذه الطبقة على الأراضي الأميرية ، وبمعاونة الاستعمار البريطاني لتثبيت ملكياتهم للأراضي . وأوضحت الجريدة في مقالها أهمية صدور قانون الإصلاح الزراعي في حل مشكلة الأراضي في العراق والقضاء على النظام الإقطاعي

وإزالة سيطرته على الأراضي الزراعية والفلاحين وإزالة نفوذه السياسي والاقتصادي ولرفع مستوى الفلاحين الأكثرية الساحقة من الشعب العراقي وزيادة الإنتاج الزراعي [٥٧] .

وأكدت جريدة (خه بات/ النضال) في مقالها الافتتاحي (ضرورة الإسراع في توزيع الأراضي على الفلاحين) ، على تمسك الشعب بمكاسبه الديمقراطية وحرصه الشديد على انجاز الإصلاح الزراعي بالسرعة الممكنة باعتباره مطلباً رئيسياً لجماهير الشعب ، ومن مستلزمات القضاء التام على بقايا الإقطاع مشيرة الى ان " انجاز الإصلاح الزراعي . . يحرر الفلاحين نهائياً من مظالم الإقطاع ويخدم مصالحهم . . فضلاً عن ضرورته القصوى لازدهار الاقتصاد الوطني والتطور الزراعي والصناعي . ورفع مستوى الشعب فضلاً عن أثره الكبير في زيادة الإنتاج والثروة القومية . ." واختتم المقال بعرض وجهة نظر الحزب الديمقراطي الكردستاني الناطقة بلسانه ، تجاه تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بالقول ". . طالب حزبنا الديمقراطي الكردستاني ، بضرورة الإسراع في توزيع الأراضي فعلاً وجعل الأراضي ملكا لمن يحرثها فعلاً . ان حزبنا . . . المدافع عن حقوق ومطاليب الفلاحين . .رحب بالخطوات الأخيرة لوزارة الإصلاح الزراعي ، التي وزعت آلاف القطع من الأراضي على الفلاحين ، ويدعو الى القيام بتوزيع جميع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين . . وتهيئة المساعدات اللازمة لتقديمها الى الفلاحين من مال وبذور وأدوات إنتاج وتأسيس محطات الآلات الزراعية لتأجيرها الى الفلاحين . وتقديم الإرشادات الزراعية والتوجيهية اللازمة للفلاحين . . . " [٥٨] .

لم يأخذ قانون الإصلاح الزراعي خصوصيات الوضع في كردستان بنظر الاعتبار حيث يعد مالك (١٠٠٠) الألف دونم من الأراضي المروية في المناطق الوسطى والجنوبية حسب القانون ملاكاً متوسطاً ، بينما في كردستان يعد ملاكاً كبيراً جداً [٥٩] . لذا انتقدت جريدة (خه بات/النضال) تحديد الملكية الواردة في قانون الإصلاح الزراعي في مقال بعنوان (كيف يجب ان يكون تحديد الملكية الزراعية في كردستان) نبهت فيه الى عدم تأثير القانون في كردستان كثيراً ، واقترحت " تعديل القانون بشكل يكون الحد الأعلى المقرر للملكية الزراعية في كردستان (٥٠٠) دونم في الأراضي التي تسقى رياً و(٢٠٠) دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة ، مصادرة الأراضي العائدة الى الإقطاعيين ، الذين ثبت عدم إخلاصهم للجمهورية وتآمرهم عليها ، إجراء تغير جذري في جهاز الحكومة . . وجعله متجاوباً مع الثورة ومع قانون الإصلاح الزراعي للإسراع في عمليات توزيع الأراضي على الفلاحين ، وجعل الحد الأعلى لكل فلاح (٢٠٠) دونم بدلاً من (١٢٠) دونم

في الأراضي الديمية و (١٠٠) دونم في الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة ومدهم بالسلف والبذور والمساعدات والآلات بأسرع وقت ممكن " [٦٠].

لقد كان قانون الإصلاح الزراعي ضربة قوية للإقطاعيين في البداية ، إلا انه لم يحقق أية تغييرات جذرية في أوضاع فلاحي كردستان . إذ اهتمت الحكومة بتنفيذ القانون بهدف استمالة الأغوات الى جانبها واستغلالهم ضد الحركة الكردية ومنحهم امتيازات واسعة على حساب الفلاحين [٦١].

وأولت جريدة (البيان)[٦٢] لسان حال الحزب الوطني التقدمي ، انجاز قانون الإصلاح الزراعي اهتمامها فكتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان (في سبيل تحقيق هدف الإصلاح الزراعي . لخلق حياة مرفهة كريمة للفلاحين) . قيمّت في مستهله القانون وعدته ثورة قائمة بذاتها . . وانتقدت بعض الإجراءات في أثناء تطبيق القانون بقولها : " ان إطالة فترة الإدارة المؤقتة للأراضي المستولى عليها ، أمر يجب المبادرة الى العدول عنه ، بالنظر لثبوت فشله عملياً ، لأسباب شتى . أهمها عدم توفر الأجهزة اللازمة ، وعدم توفر الخبرة المطلوبة ، وصعوبة تحقيق الضبط والمراقبة . . وعلى هذا الأساس ، فان العمل في دوائر الإصلاح الزراعي ، يجب ان يتجه الى استكمال جميع المستلزمات الفنية بالسرعة الممكنة ليتسنى تحقيق الهدف الأساسي من تشريع قانون الإصلاح الزراعي ، وهو تحرير الفلاح من عبودية الأرض وتمليكه لها . . . وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته ليكون مصدراً لها من مصادر قوة اقتصادنا الوطني . . " [٦٣].

شاركت الصحافة السياسية على اختلاف اتجاهاتها الصحافة الحزبية في تأييدها لصدور قانون الإصلاح الزراعي ، وتقيمه بشكل واقعي ، والدعوة لتخليصه من السلبيات استناداً الى واقع الملكية الزراعية ونجاح عملية الاستيلاء والتوزيع وصولاً الى نجاح تطبيق القانون في أهدافه الموسومة ، فنشرت جريدة (الثورة) [٦٤]مقالها الافتتاحي بعنوان (الإصلاح الزراعي ثورة كبرى في العراق)، أكدت فيه " ان هدف الإصلاح النهائي هو ان يكون خير العراق لأهله جميعاً فتتحسن جودة المنتوج الإداري وينتعش الريف والمدينة ، ويشترك الكل في خيرات هذه الأرض . . " [٦٥].

وأيدت جريدة (الرأي العام) [٦٦] ، المؤيدة للسلطة ، تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي ، في مقالها الافتتاحي (كلمة الرأي العام) وبعنوان (الإصلاح الزراعي) . .قومت في مقدمته القانون بالقول " تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي . . خطوة جريئة أخرى من الخطوات التي أقدمت عليها حكومة الثورة لإحداث انقلاب شامل . . بل لعل هذه الخطوة " من أكثر الخطوات التي أقدمت

عليها حكومة الثورة جرأةً وكسباً للجمهورية . . مستهدفة من ذلك نشر العدالة ، وإنقاذ الفلاحين من الجور والاستغلال . ." واختتم المقال بالدعوة لإنجاح تطبيق قانون الإصلاح الزراعي بالقول " ان ذوي العلاقة . . من مالكين ومزارعين وفلاحين بل وجميع المواطنين مدعوون اليوم الى التعاون لتنفيذ هذا المشروع العظيم تعاوناً صادقاً . فلا ينبغي ان يكون ثمة متردد ولا محجم ولا ممتنع ولا معتد ولا متجاوز . فالثورة سائرة في سبيلها لتحقيق المشروع . ." [٦٧].

وعرضت جريدة (صوت الأكراد)[٦٨] بعض المأخذ على قانون الإصلاح الزراعي في مقالها بعنوان (في الذكرى الثانية لتشريع قانون الإصلاح الزراعي) ومن تلك المأخذ " . .عدم التفريق بين الأراضي السيحية ونوعية الغلة ، ومبدأ التعويض لمن توضع اليد على أملاكه "، وأشارت الجريدة " ان مهمة الإصلاح الزراعي شاقة لا يمكن ان تتحقق في أيام معدودات وتستلزم مساهمة الحكومة والهيئات الوطنية كافة " . وأكدت على دور الحكومة في " إيجاد مصارف زراعية تسلف الفلاحين . . وتمدهم بالآلات والبذور وان تنشأ مدارس التعليم الزراعي في الريف العراقي "[٦٩].

تعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ :

واجه قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ مشاكل عديدة في أثناء تطبيقه عمليا منها مشكلة عملية الاستيلاء ، الإدارة المؤقتة ، التوزيع فضلا عن كون مبادئ وأحكام القانون في غير مصلحة الفلاحين وأهمها . . الحد الأدنى للملكية الزراعية لإعطاء المالك حقاً مطلقاً في اختيار المساحة المحددة ، وتعويض المالكين عن الأراضي المستولى عليها ، وتوزيع الأراضي على فئات من الفلاحين دون أخرى ، والبدل المستوفى من الفلاحين الموزعة عليهم من الأراضي، والاهم إهمال القانون إعادة تكوين الفلاح المنتج للريف ، وبقاء مستوى الإنتاج الزراعي على ما كان عليه تقريبا قبل القانون [٧٠].

الصحافة العراقية وتعديل قانون الإصلاح الزراعي :

ويبدو ان الإعلام العراقي المتمثل بالصحافة العراقية ، كان له تأثير واضح في إقدام الحكومة العراقية على تعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ، بعد ان سلطت الصحافة السياسية منها والحزبية إمكاناتها لبيان سلبيات وايجابيات القانون ، والتأكيد على سد النواقص فيه وخاصة في مسألة الاستيلاء على الملكيات الكبيرة . . لذا صدر قانون تعديل الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ، رقم (٣٨) لسنة

١٩٦٠ في ١٦ آذار ١٩٦٠ إذ نصت المادة الأولى المعدلة على تشكيل لجنة تقدير التعويض عن الأراضي المستولى عليها، برئاسة حاكم وعضوية موظف طابو ومأمور أملاك وموظف زراعي، عدلت الى تشكيل لجنة في كل قضاء برئاسة الحاكم ومأمور الطابو ومدير المال ، وفي مسألة الاستيلاء فقد تصادف في عملها مشاكل لا تفي نصوص قانون الإصلاح عليها ، لذا أكد التعديل انه يمكن استبدال ارض لأحد الأشخاص بأرض أميرية ، ويكون الاستبدال لمنفعة الإصلاح الزراعي [٧١].

ويذكر ان جريدة (الرأي العام) أوردت إحصائيات وزارة الإصلاح الزراعي ، التي تفيد بأنه مجموع مساحات الأراضي المستولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية والوسطى والجنوبية من العراق مع عدد الملاكين المشمولين بالاستيلاء بلغ حتى الرابع من نيسان ١٩٦٠ (٢،٥٣٥،٥٦٢) مليون دونم ، وعدد الملاك (٢٧٦) ملاكا [٧٢].

وصدر تعديل لقانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ برقم (٤٣) لسنة ١٩٦١،[٧٣] تم تعديل الفقرتين (١ ، ٢) من المادة (٣٧) التي تؤكد على استمرار العلاقات الزراعية لمدة ثلاث سنوات زراعية ، ولم تجز إخراج الفلاح من الأرض دون رغبته ولا رفع واسطة السقي أو تعطيلها . وبمقتضى التعديل أصبح للهيئة العليا حق إصدار بيان بإنهاء هذه المدة أو تحديدها في جميع أنحاء الجمهورية أو في مناطق منها ، أو مساحات معينة من الأرض أو في نوع من الزراعة وتعد المدة الزراعية مستمرة بعد انتهائها ما لم يصدر بيان بذلك من الهيئة العليا [٧٤].

تعليقا على تعديل قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٠ ، كتبت جريدة الأهالي مقالا افتتاحيا بعنوان (عملية الاستبدال في الأراضي وأحكام قانون الإصلاح الزراعي) شخصت في مستهله العراقيل والعقبات التي رافقت تطبيق القانون " نتيجة لسوء التطبيق وقلة الكفاءة وضعف الرقابة وسيطرة الأهواء وتدخل الأغراض السياسية البعيدة عن روح القانون ، . . مما أدى الى إرباكه وعرقلة سيره " . وأشارت الى أهمية عملية الاستبدال بالأراضي بالقول " . . ان الاستبدال لا يجوز ان يعمل به . . إلا في حالة وجود منفعة عامة أو وجود مصلحة للاقتصاد الوطني أو إذا استدعته ظروف التوزيع . . فيجوز استبدال الحد الأعلى لمن تم الاستيلاء على أرضه ، وكانت حصته تتخلل أراضي أميرية أو أراضي مستولى عليها ، وان يتحمل فرق القيمة إن كانت الأرض المستبدل بها أكثر جودة " . وانتقدت جريدة الأهالي في مقالها بعض عمليات الاستبدال مؤكدة كونها " قد وقعت لا لوجود مصلحة أو منفعة للإصلاح الزراعي ، وانما

المستفيد من ذلك بعض الأشخاص وكون الأراضي المستبدلة اقل قيمة من الأرض المستبدل بها بالنظر لموقعها . . الأمر الذي أدى الى خلق البلبلة في المنطقة بين الفلاحين وخلق العداء والبغضاء وبينهم وبين المنتفع من هذا الاستبدال . . " [٧٥] .

استمرت الصحافة العراقية من خلال مقالاتها ، في تشخيص الجوانب السلبية في قانون الإصلاح الزراعي وطرح الحلول للصعوبات والمشاكل التي تعيق تطبيقه عملياً ، فنشرت جريدة (الجمهورية)[٧٦] لسنة ١٩٦٢، لصاحبها عبد الرزاق البارح ، المؤيدة للسلطة والمعبرة عن وجهة نظرها ، مقالاً افتتاحياً بعنوان (الإصلاح الزراعي ومطالب الفلاحين لحمايته من أعدائه) شخصت فيه المشاكل التي يعاني منها الفلاحون والعراقيل التي يواجهونها ، منها ان الكثير من الخاضعين للاستيلاء ما زالوا يتصرفون بالأرض ويحاولون عن طريق الضغط على الفلاحين، اضطرارهم على الهجرة الى مناطق أخرى . كما ان بعض المساحات المستولى عليها باتت عديمة الفائدة لاستحواذ الملاكين القدامى على المضخات . . . لذا ارتأت الجريدة في مقالها " قيام هيئة عليا للرقابة على تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، تتألف من الوزارات التي لها علاقة بتطبيق القانون وعلى الفلاحين دراسة ومعالجة أمورهم وإبلاغها الى الهيئة . على ان تعقد هذه الهيئة اجتماعاتها أسبوعياً لتقف أول بأول على المشاكل التي تعترض تطبيق القانون . . " [٧٧] .

الأبواب والصفحات الخاصة وقانون الإصلاح الزراعي :

اهتمت الصحف السياسية بشكل عام والصحف الحزبية بشكل خاص بمتابعة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، فخصصت الصفحات الخاصة والأبواب، لعرض أهم المقالات والدراسات عن الإصلاح الزراعي ، والدعوة الى تأليف الجمعيات الفلاحية ومتابعة أخبارها بعد إجازتها رسميا ، إذ بلغ عددها حتى آب ١٩٦١ (٣) آلاف و (٥٣٧) جمعية [٧٨]، فضلا عن نشر شكاوي الفلاحين المتضمنة الاعتداءات والتجاوزات من جراء تطبيق القانون ، فقد احتضنت جريدة (اتحاد الشعب) الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي ، الحركة الفلاحية ، كأحد المرتكزات لنشر الفكر الماركسي ، مستغلة البساطة والسذاجة لدى الفلاحين كطبقة معدمة ، لذا كان اهتمامها بالإصلاح الزراعي والجمعيات الفلاحية ، خصصت لذلك صفحة خاصة من أعدادها الأولى بعنوان (حياة العمال والفلاحين) عرضت فيها أهم الدراسات والمقالات والمطاليب والمذكرات المقدمة للسلطة والاعتداءات من قبل الإقطاعيين على الفلاحين نتيجة تطبيق قانون

الإصلاح الزراعي[٧٩] نشرت (اتحاد الشعب) في صفحتها الخاصة تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي بقلم زكي خيري[٨٠] وهي دراسة عن مشاكل الأرض والإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية ووضح الحلول لها ، تضمنت وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي (فئة اتحاد الشعب) عرض فيه التحفظات على القانون رغم تبني الحزب للقانون كمنهج آني للعمل في ميدان الإصلاح الزراعي والحركة الفلاحية، ومن تلك التحفظات " عدم تصفية ملكية الإقطاعيين لم ينص على الإصلاح الجذري على تصفية الملكية الكبيرة للأرض . . ومنح الأرض للفلاحين بدون مقابل " [٨١]

وللمزيد من التواصل والانسجام مع عقلية وفهم الفلاح ، أفردت جريدة اتحاد الشعب صفحة باسم (حياة الفلاحين) استخدمت لمتابعة المقالات والتعليق ، باللهجة العراقية المحلية [٨٢] .

وأولت جريدة (البيان) لسان حال الحزب الوطني التقدمي ، اهتمامها بقانون الإصلاح الزراعي وتطبيقه : فسطرت صفحة خاصة بعنوان (ركن الفلاحين) احتوت على كلمة الركن، وفيه مقال يوازي المقال الافتتاحي للجريدة ، يطرح وجهة نظر الحزب تجاه قضايا ومشاكل الإصلاح الزراعي[٨٣] ، تم استحداث (صفحة الفلاحين) بدلا من (ركن الفلاحين) واحتوت الصفحة على الأبواب (كلمة الصفحة ، أخبار متفرقة ، شكاوي الفلاحين ، قصيدة شعبية ، أخبار منوعة) .[٨٤]

وتابعت الصحف السياسية نشرها الأبواب والصفحات الخاصة بالإصلاح الزراعي والفلاحين ، ولعل من أبرزها جريدة (الحضارة)[٨٥] التي أفرزت لها باب (الإصلاح الزراعي) الأرض والماء ، يكتبه كعود[٨٦] وجريدة (صوت الأحرار)[٨٧] خصصت لها (ركن الإصلاح الزراعي ، يكتبه السامرائي الياسري ، تصدر الخميس من كل أسبوع [٨٨]. وجريدة (السياسي الجديد)[٨٩] استحدثت (ركن الفلاحين)[٩٠] وجريدة (الشرق)[٩١] خصصت (زاوية الفلاحين والإرشاد) بقلم الحاج عباس الحاج هيجيج ، رئيس جمعية الإخلاص الفلاحية في الحلة، تغيرت الزاوية الى (صفحة الفلاحين والإصلاح الزراعي)[٩٢] .

الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في العراق :

طالبت الصحف العراقية بتأسيس الجمعيات الفلاحية ، وتولت نشر أكداسٍ من عرائض الفلاحين المقدمة للجهات الرسمية لغرض الإجازة لعملها : وممارسة حقوقهم من خلالها ، فقد نشرت جريدة (اتحاد الشعب) مقالها الافتتاحي تحت عنوان (إجازة الجمعيات الفلاحية حق طبيعي لا يقبل الجدل ولا يحتمل التأجيل)

فيما كان المانشيت بعنوان (إجازة الجمعيات الفلاحية ضرورة وطنية ملحة) . عدت الجريدة في مقالها الجمعيات الفلاحية حق مشروع من حقوق الفلاحين ، ولا يمكن ان تحل الجمعيات التعاونية التي نص عليها قانون الإصلاح الزراعي محلها، وان لكل منها مهام وواجبات تختلف عن الأخرى ، مؤكدة بان سبب تأسيس الجمعيات الفلاحية كون " قانون الإصلاح الزراعي لا يشمل جميع الفلاحين . . بل سيبقى أكثر من خمسين بالمائة من الفلاحين الذين لا يصيبهم الإصلاح وسيبقون مستغلين من جانب الملاكين وهؤلاء الفلاحون أحوج الناس الى الجمعيات الفلاحية ، وليس هناك بديل عن هذه الجمعيات لصيانة حقوقهم . . " واختتم المقال بالإشارة الى ان " قيام الجمعيات الفلاحية سيقدم مساهمة لا تثمن في مساندة تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي [٩٣] .

أجاز الزعيم الركن احمد محمد يحيى وزير الداخلية في أيار ١٩٥٩ تأسيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في العراق ، بموجب الطلب المقدم من : كاظم فرهود وعراك عبد زكم واحمد ملا قادر ورفاقهم المرفقة أسماؤهم وعناوينهم بالطلب ، وعددهم (٢٨) اسما ، مع النظام الداخلي للاتحاد ، على ان يتبعوا أحكام القانون والنظام المرفق " في الدفاع عن مصالح الفلاحين وحل مشاكلهم طبقا لما تقتضيه مصلحة البلاد ، وتطوير الاقتصاد الوطني " [٩٤]

جاء في منهاج الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ، انه منظمة مهنية ، يساند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لتحقيق مصالح الفلاحين ، بالتعاون مع الجمعيات التعاونية ، التي تنشأ بمقتضى قانون الإصلاح الزراعي ، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض الفلاح في عمله الزراعي . وصيانة الملكيات الصغيرة ، والسعي لتطوير القرية والريف اجتماعيا واقتصاديا ، ورفع مستوى الإنتاج بتوفير السكن والبذور والآلات الزراعية والأسمدة ، وكري الأنهر وحفر الآبار وبناء النواظم وغسل التربة ، وتربة الحيوانات والدواجن ، ومكافحة الآفات الزراعية . . . وإنشاء وتنمية الصناعات الريفية كتعليب الفواكه واللحوم . مكافحة الأمية وفتح المدارس ورفع مستوى الفلاحين ثقافيا . ومكافحة الأمراض بتوفير المستوصفات الثابتة والسيارة . . . وتطرق المنهاج للواقع الاجتماعي للفلاحين بالتأكيد على توطيد الأخوة بينهم وحل منازعاتهم ومشاكلهم بالطرق السليمة ، ومحاربة العداوات القبلية والعنصرية . وتنظيم " العونات والفزعات " في مواسم العمل والحرث والشتال والحصاد . إيجاد صندوق حماية الفلاحين

ولورثتهم في حالات الموت والشيخوخة والمرض والعجز بالتعاون مع السلطات الحكومية المختصة[٩٥] .

أدت الخلافات بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والمنافسة بينهما بالسيطرة على الاتحاد الى وقوع مصادمات كثيرة في القرى والأرياف ، راح ضحيتها العديد من الملاكين والفلاحين ، والى عرقلة مسيرة الإصلاح الزراعي ، والتي توجيه انتقادات كثيرة للاتحاد انتهت بإصدار قانون الجمعيات الفلاحية رقم (١٣٩) لسنة ١٩٥٩ والنظام الداخلي للجمعيات الفلاحية في الألوية [٩٦] تم تأسيس جمعيات فلاحية في الاقضية والنواحي ، وبلغ عددها (٢٥١) جمعية ، بدءا بجمعية أزادي ، ناحية قادر كرم في كركوك ورقم الإجازة (١)، كان الفلاح يدفع بدل الانتماء ويحصل على هوية الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية من جمعيته ، ويساهم عن طريقها بالانتخابات الفلاحية [٩٧]، وبموجبه تم تأسيس (٤٠٥٥) جمعية فلاحية في شتى أنحاء العراق ، فضلا عن تأسيس اتحاد للجمعيات الفلاحية في كل لواء (محافظة) وتخصيص مبلغ ألف دينار لكل اتحاد . يتم دفع نصف المبلغ بواسطة المتصرفية (المحافظة) كمنحة للقيام بالواجبات المفروضة عليه . وتعزيزا لمواردها الأخرى التي تتكون من الاشتراكات والتبرعات والقروض والسلفات والهبات وواردات وأجور عمالها .

توزعت الجمعيات الفلاحية في الألوية بالشكل الآتي: الناصرية (٩٣) البصرة (٧٤) ، العمارة (٦٠) ، اربيل (١٠٠) ، الموصل (٦٢٩) كربلاء (٥٠) بغداد (٣٦٤) ، الكوت (٦٨١) ، السليمانية (١٩٩) ، كركوك (٤٦٠) الديوانية (٧٨٠) ، ديالى (٢٥٩) ، الرمادي (٧٤) ، الحلة (١٣٢) جمعية [٩٨] .

احتفظت الديوانية بالمرتبة الأولى بعدد الجمعيات الفلاحية وهي (٧٨٠) جمعية . عدا ما رفض من طلبات مقدمة لعدم اكتمال العدد القانوني لتأسيس الجمعية وهو (٥٠) عضوا من العاملين في الزراعة وممن بلغ عمره (١٥) سنة وذلك بموجب قانون الجمعيات الفلاحية مثال : طلب تأسيس جمعية فلاحية في هور جواد في غماس في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٩ رفضت متصرفية لواء الديوانية الطلب للأسباب : ان عدد مقدمي الطلب (٣٨) (٩) منهم غير موجودين، (٥) منهم دون السن القانوني ، (٧) منهم لا يمتهنون الفلاحة ، عدد الباقين (١٧) فلاحاً، وهو اقل من العدد القانوني المسموح به لتأسيس الجمعية الفلاحية [٩٩]

أيدت الصحافة العراقية صدور قانون الجمعيات الفلاحية وتكوين اتحاد عام لهذه الجمعيات مركزه في بغداد ، وتنبثق منه اتحادات محلية وجمعيات للفلاحين في مختلف مناطق العراق ، فقد نشرت جريدة الأهالي مقالا افتتاحيا تحت عنوان (إجازة الاتحاد

العام للجمعيات الفلاحية خطوة مهمة في تحقيق الإصلاح الزراعي) عدت فيه الجمعيات الفلاحية صيانة للجمهورية ونظامها الديمقراطي ، تعمل على رفع مستوى الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا ورعاية مصالحهم ، وربطت جريدة الأهالي في مقالها بين الإصلاح الزراعي والجمعيات الفلاحية لغرض إنجاح تطبيقه بالقول " . . ان الجمعيات الفلاحية ستكون ركنا مهما في مشاريع الإصلاح الزراعي . . ولاشك ان الفلاحين لا يمكن ان يمارسوا حقهم ويؤدوا واجبهم ما لم يكونوا منظمين ، وما لم تقم منظماتهم بالعمل الموجه المدروس بالنيابة عنهم . . " واختتم المقال باستعراض الخدمات التي تؤديها الجمعيات الفلاحية لمصلحة الفلاحين ، بالقول " ان الجمعيات الفلاحية هي الجهة التي من الممكن ان تكون حكما في حل المنازعات ومساعدة الهيئات الحكومية القضائية في هذا السبيل وهي التي ستقوم بتعبئة قوى الفلاحين . . . " [١٠٠] .

تناولت الصحافة العراقية مسألة تأسيس الجمعيات الفلاحية وعلاقتها بالاتحاد العام ، وانحياز البعض منها لفئة معينة ، ودخولها بالمعترك السياسي والحزبية الضيقة ، بعيدا عن واجبها المهني تجاه الفلاحين . فقد نشرت جريدة الأهالي مقالا افتتاحيا بعنوان (الجمعيات الفلاحية وعلاقتها بالاتحاد العام) عدت فيه تأسيس الاتحاد العام والجمعيات الفلاحية " مظهرا من مظاهر النهج الديمقراطي " من أهدافها " إشاعة روح التعاون والتنظيم بين الفلاحين على اختلاف درجاتهم وأصنافهم . . . " وأكدت ان ذلك يتحقق " إذا اعتقد الفلاح بان الجمعيات التي تعمل من اجله واليه ، انما هي جمعيات مهنية قبل كل شيء ، وانه بصرف النظر عما يحمله من مبادئ وآراء سياسية . . وان الأغراض التي من اجلها تكونت الجمعيات سوف يساهم فيها وينتفع منها . . بصفته فلاحا لا بصفته فردا يعتنق مذهبا سياسيا معنيا وبصفته مواطنا صالحا يخدم الجمهورية . . " واقترحت الجريدة تطبيق القانون عند إجازة الجمعية من عدمه " لا على أساس الحزبية الضيقة أو النزعات الشخصية الخاصة بل على أساس المصلحة العامة التي تأمر بمعاملة الأفراد معاملة عادلة ومتساوية " [١٠١] .

نشرت جريدة الرأي العام عن تظاهرة للفلاحين أمام وزارة الدفاع في ١٢ حزيران ١٩٥٩ ، تحت عنوان (حادث استفزازي يقوم به فريق من الفلاحين) ومن وجهة نظر الجريدة وطابعها اليساري المؤيد للشيوعيين آنذاك . مما جاء فيه ، وقع حادث استفزازي مؤسف عند باب مبنى وزارة الدفاع قام به فريق من المدسوسين بين جمهور من الفلاحين، وبينهم عدد كبير من الساذجين الأبرياء، حيث تجمعوا يهتفون هتافات استفزازية تسيء للحركة الفلاحية والى الوحدة الوطنية واخذوا ينادون بحل الجمعيات الفلاحية

وبسقوطها وبما يسيء الى وحدة الحركة الوطنية " وجرى اشتباك بين المتظاهرين وجمهور من المعارضين لهم وألقت السلطات المختصة القبض على بعض منهم ، وبعد مدة ادخل المتظاهرون الى ساحة وزارة الدفاع حيث خطب فيهم الزعيم ووقف عند مطالبيهم ووقف على حقيقة المظاهرة [١٠٢] .

علقت الجريدة على الحادث بالطلب من الجهات المختصة التحقيق في حقيقة المظاهرة الاستفزازية، حرصا على الوحدة الوطنية والحركة الفلاحية بصورة خاصة، والضرب بيد من حديد المحاولات التي تبذل للطعن بالاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الممثل الحقيقي لطبقة الفلاحية المخلصة لجمهوريتنا الديمقراطية ... " [١٠٣] .

اصدر الاتحاد بيانا مطولا باسم " بيان الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية " حول اتجاه الاتحاد العام وكيفية إجازة الجمعيات الفلاحية نشرته جريدة الرأي العام مما جاء فيه ." ان الاتحاد العام لجمعياتكم ليس منظمة حزبية ولا ينظر الى الجمعيات الفلاحية ولا يعاملها على أساس الميول السياسية أو المعتقدات الدينية والانتماء القومي والطائفي لأعضائها ان جميع الجمعيات متساوية في نظر الاتحاد ومعاملته إياها إذا توفرت فيها الشروط القانونية المدونة في منهاج الاتحاد .. ان الاتحاد لا يرفض إجازة أية جمعية تتقدم بطلب الإجازة اليه ما دامت حائزة على الشروط القانونية ، ان سياسة الاتحاد العام مبنية على تشجيع جميع الفلاحين بصرف النظر عن عقائدهم وميولهم السياسية " . واتهم البيان الإقطاعيين باغتيال أربعة من الفلاحين في ابي غريب وديالى والحلة والموصل خلال يومي ١١ و ١٢ حزيران ١٩٥٩ [١٠٤] .

نشرت جريدة الأهالي مقالات افتتاحية[١٠٥] حول إقحام المنظمات المهنية في الأمور السياسية المختلف عليها بين الفئات السياسية نفسها، مما يعرض وحدة الصف داخل هذه المنظمات المهنية الى خطر جسيم يشل الجهود المنتظرة من هذه الجمعيات في مجال نشاطها الاجتماعي والمهني ، إذ نشرت الأهالي مقالها الافتتاحي تحت عنوان " المنظمات المهنية وعلاقتها بالقضايا السياسية العامة " استعرضت فيه الوضع السياسي في العراق والاختلاف بين القوى الوطنية تجاه العديد من القضايا وانعكاس ذلك على المنظمات والجمعيات المهنية وفيها الجمعيات الفلاحية ، مما جاء في المقال " .. كان من اثر الأساليب المنافية للنهج الديمقراطي في العمل السياسي ان تسمم الجو وتوترت العلاقات بين القوى الوطنية ، وفقدت الثقة تماما فيما بينها .. " وتابع المقال " ... وجدت الأحزاب السياسية الوطنية واختلفت بمبادئها وأساليبها في العمل ، وانضم الى كل حزب منها الأفراد حسب

عقائدهم وميولهم ، وحيث ان المنظمات المهنية قد جمعت جماهيرها مصلحة مهنية موحدة : ولذلك فانه من رأينا ان تنصرف هذه المنظمات الى واجبها الوطني في المحافظة على مصالح أعضائها والدفاع عن حقوقهم بعيدا عن كل المؤثرات السياسية التي قد تكون سببا في بذر التفرقة بين صفوفها وشل نشاطاتها المهنية الخاصة " [١٠٦] .

ونشرت جريدة الحياد [١٠٧] مقالا افتتاحيا بعنوان (على هامش قانون الجمعيات الفلاحية الجديد هذه هي واجبات الجمعيات الفلاحية) دعت فيه الى ضرورة قيام الجمعيات والمنظمات والاتحادات بواجباتها تجاه أعضائها بعيدا عن الحزبية فقالت : " لابد ان تنصرف المنظمات والجمعيات والاتحادات الى تحقيق أهدافها المهنية بالدرجة الأولى وتساهم في خدمة الجمهور عن طريق رفع مستوى أعضائها والمنتمين اليها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمهنية .. اما تبنيها للقضايا الحزبية والسعي وراء المصالح الحزبية ومساهمتها في الفوضى والتخريب فهي " الخيانة " بعينها لأنها تفرط في مصالح منتسبيها وتهدم كيان الجمهورية .. " وتطرق المقال الى نتائج انحياز الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية للقضايا الحزبية بالقول " رفعت الشكايات والاحتجاجات ضد الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية وضد اتحادات الجمعيات الفلاحية ، وطالب كثير من الفلاحين بإلغاء اتحادهم العام وإلغاء الاتحادات لخروجها عن أهدافها وانحيازها للقضايا الحزبية .. " واختتم المقال بالقول : " ... قاتل الله الحزبية .. وقاتل الله (حب الظهور) وقاتل الله " المزاعم الباطلة وقاتل الله " الدعاوي الجوفاء " وعدد المقال واجبات الجمعيات " من شراء المكائن والآلات الزراعية وتوزيع البذور ... " [١٠٨] .

أغلقت العديد من الجمعيات الفلاحية وتم حجز أموالها ، لخروجها عن الأهداف المرسومة لها ، وانحيازها لفئة سياسية معينة وانغماسها بالمعترك السياسي بعيدا عن مهنيتها ، فقد تقرر وضع الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة الى هاشم الحكيم رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في البصرة ، وكذلك الأموال العائدة الى اتحاد الجمعيات الفلاحية في البصرة ووجه الحاكم العسكري العام الإيعاز الفوري الى البنوك والمصارف والبيوتات المالية كافة لوضع تأشيرة الحجز على أموال الموما اليهم [١٠٩] .

يبدو ان أحداث كركوك تموز ١٩٥٩ شجعت عبد الكريم قاسم للحد من المد الشيوعي الذي اجتاح العراق بعد انتكاسة حركة عبد الوهاب الشواف في ١٨ آذار ١٩٥٩ ، فطالت واجهات الحزب الشيوعي منها المنظمات الشعبية (المقاومة الشعبية، الشبيبة) والاتحادات المهنية (العمالية والفلاحية) فضلا عن الحزب الذي

لم يجز رسميا ، وحل محله حزبٌ مصطنع للسلطة جماعة (داؤد الصائغ) فيما أطلق الحزب الشيوعي على نفسه (اتحادالشعب) .

الإصلاح الزراعي والصراع السياسي في العراق :

عندما شرع قانون الإصلاح الزراعي في العراق ، كانت أثناءها الوزارة الأولى للثورة متماسكة وجادة في تحقيق أهداف الثورة . ولم تكن الخلافات الشخصية قد برزت بعد بين قادة ثورة ١٤ تموز ، كما ان الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني ممثلة في الوزارة، لذا يمكن اعتبار قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ثمرة من ثمار الثورة ، ولكن فيما بعد[١١٠] شهدت مسيرة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على الصعيد السياسي المواجهة بين عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء والقوى القومية ، وتأييد الشيوعيين له ، إذ استأثر الحزب الشيوعي العراقي بجهاز الإصلاح الزراعي والجمعيات الفلاحية ، في وقت شهد الاستيلاء السريع للملكيات الزراعية الذي سبب الفوضى في القطاع الزراعي، فكانت النتيجة الخروج عن مبادئ وأهداف قانون الإصلاح الزراعي[١١١] فكتبت جريدة (الثورة) مقالها الافتتاحي بعنوان (مع وزارتي الخارجية والإصلاح الزراعي) طالبت فيه بتطهير الوزارة من العناصر الشيوعية فقالت : " ان قانون الإصلاح الزراعي الذي هو العمود الفقري للثورة .. بإزاحته الإقطاع وتحريره للفلاحين .. نطالب بتطهيره من الشيوعيين والمخربين .. ونطالب بالقضاء على الآثار التي تركها الشيوعيون في الوزارة وفي المجتمع ... ان وزارة الإصلاح الزراعي، مدعوة الى اتخاذ خطوات حاسمة تتولى تطهير أجهزتنا من الشيوعيين والمخربين فوراً، بسد كل الطرق في وجه النفعيين وفي وجه الانتهازيين .." [١١٢] .

ونوهت جريدة (المستقبل)[١١٣] الموالية للسلطة من جانبها بالشيوعيين ، كأحد الأسباب التي أدت الى تعثر تطبيق قانون الإصلاح الزراعي . فكتب مقالاً افتتاحياً بعنوان (الإصلاح الزراعي وأسباب تعثره) . استعرضت فيه واقع الحال بالقول : " ان ضعف من أنيط بهم تطبيق القانون سابقاً ، وإفساحهم المجال لاتجاه .. لتجربة بعض المبادئ والأسس في العراق ، وترك الحبل على الغارب لاندساس عناصر تدين باتجاه سياسي معين ، وإناطة كل الأمور المتعلقة بالإصلاح الزراعي بهم ..وعمدت هذه الفئات الآتيان ببعض الموظفين الذين اعتبروا آلة طبيعية بيد فئات سياسية معينة استغلت مركزها في هذا الجهاز الحيوي للتأثير على بسطاء الفلاحين وتسييرهم لمصلحتها وللتهيؤ لإقامة نظام معين ، يستند على أساس المزارع الجماعية الحكومية واعتبار الفلاحين إجراء في ارض

الدولة " . واختتم المقال بالقول " نقولها صراحة . .لابد من إعادة النظر في كل الجهاز والذهنيات التي تتولى بعض المسؤولية والآتيان بموظفين أكفاء ذوي خبرة ، بعيدين عن التحزب . . يكون هدفهم العمل على إنجاح القانون لا على إيجاد المبررات لإحراج السلطة الوطنية وعرقلة مشاريعها ... والتشكيك بالسلطة وإمكانياتها وصدق نواياها في تطبيق القانون . . . " [١١٤] .

وجهت انتقادات لقانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ منها ، ان مبادئه وأحكامه كانت في غير مصلحة الفلاحين وأهمها ، الحد الأعلى للملكية الزراعية وإعطاء المالك الحق المطلق في اختيار المساحة المحددة ، وتعويض المالكين عن الأراضي المستولى عليها والتوزيع على فئات من الفلاحين دون أخرى منهم ، والبدل المستوفى من الفلاحين الموزعة عليهم الوحدات الاستثمارية [١١٥] .

اعترضت المشاكل العديدة في أثناء تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، منها مشاكل عملية الاستيلاء ، مشاكل الإدارة المؤقتة ، مشاكل التوزيع الرئيسية، فضلا عن ان مشكلة الأرض تكمن في تجزئتها الى ملكيات عائلية صغيرة من غير ان تراعى فيها التكنولوجية والإنتاجية . كما ان تجزئة الأرض وتفتيتها وتركها لمبادرات الفلاحين الصغار وإمكانياتهم المادية المحدودة ، إذ ان الإصلاح الزراعي ، قد أهمل تكوين الفلاح المنتج واهتم بتكوين الملكية الطبيعية، كما ان الفلاح يفتقر الى التجهيزات ورؤوس الأموال الكافية والى الخبرة في تحمل المسؤولية، ومن الثغرات المهمة في الإصلاح الزراعي ، هي إهمال إعادة تكوين الفلاح المنتج في الريف وبقاء مستوى الإنتاج الزراعي على ما كان عليه تقريباً قبل الإصلاح الزراعي [١١٦] .

اصدر الحزب الشيوعي العراقي منشوراً سرياً في أواخر أيلول ١٩٦٢ ، في الذكرى الرابعة لإصدار قانون الإصلاح الزراعي . تحت عنوان (الحزب الشيوعي العراقي يدعوكم ... يا جماهير الفلاحين الكادحين البواسل الى الاتحاد والنضال في سبيل حقوقكم وحقوق الشعب) ، حيّا في مستهله ذكرى صدور قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ . بالقول " ان حزبنا الحزب الشيوعي العراقي ، يحيي جماهير الفلاحين بذكرى انتصارهم على الإقطاع .. الذي كان صدور ثمرة جهاد الفلاحين ... " . وانتقد الحزب الشيوعي العراقي ، بشدة الحكومة العراقية وقانون الإصلاح الزراعي موضحاً سلبياته بالقول " . . ان قانون الإصلاح الزراعي رغم جوانبه الايجابية ، فانه قانون ناقص، لأنه يبقى للإقطاعيين والملاكين نصف الأراضي ، انه يبقي نصف الفلاحين بلا أية قطعة ارض ، ويبقيهم تحت نير الاستغلال الإقطاعي . فحكومة

الجمهورية لم تكن حتى الآن حكومة عمال وفلاحين ٠٠ ولم تكن حكومة منتخبة من الشعب ولكنها حكومة الطبقة التي تملك الرأسمال من تجار وأصحاب معامل ومضخات ومن ملاكين ولذا فأنها ليست أمينة على مصالح العمال الفلاحين ، ولهذا تبقى نصف أراضي الفلاحين المنهوبة بأيدي المغتصبين ، وتحرم نصف الفلاحين من الأرض التي يحرثونها ٠٠ " [١١٧].

واتهم المنشور (الحكم العسكري) لفشله في تطبيق قانون الإصلاح الزراعي . بعد مرور أربع سنوات على صدوره في مسألة الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي حدد لها (٥) سنوات بموجب القانون . وقسمت الحاصلات الزراعية بين الفلاح والملاك . ونجاح الملاكين وأصدقائهم من الوزراء والأحزاب في جر الحكومة الى سياسة معادية للعامل والفلاح وتفريق صفوف الفلاحين . وضربهم الجمعيات الفلاحية واتحادها العام وزج الفلاحين في السجون وتشريدهم من ديارهم . . واستعرض المنشور حاله الفلاحين تحت ظل قانون الإصلاح الزراعي . . " فالفلاح الفقير يدفع نصف إنتاجه الى الملاكين وأصحاب المضخات . كما يدفع النصف الثاني للدائن والتاجر . والفلاح الفقير والفلاح المتوسط لا يحصلون على سلفة من المصرف الزراعي الحكومي . فالحكومة العسكرية التي لم ينتخبها الشعب لا تريد مساعدة الفقراء ولكنها تساعد الأغنياء على اعمار البساتين وشراء الآلات والمكائن ليصبحوا أغنى وأغنى . . مما يغرق الفلاحون في الديون ويدفعون الفوائد (الربا) للأغنياء ويتنازلون عن نصف إنتاجهم أو أكثر الى الملاكين وأصحاب المضخات . والمحاكم لا تحكم للفلاحين . . من قسمة الحاصلات ولكنها تحكم للملاكين وترحل الفلاحين عن أراضيهم أو تزجهم في السجون . . . في السنوات الثلاث الأخيرة ، اشتد هجوم الحكم العسكري وإدارته وشرطته ومحاكمه ومجالسه العرفية على الفلاحين بالتعاون مع الإقطاعيين والملاكين وأصحاب المضخات والتجار المرابين. ." وحث المنشور على وحدة الطبقة الفلاحية لتحقيق مطالبهم المشروعة ٠٠٠ " [١١٨].

الخاتمة :

من خلال استعراض المعلومات والحقائق في ثنيات البحث ، يمكن التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

١. أخذت الصحافة العراقية السياسية منها والحزبية (العلنية والسرية) زمام المبادرة إعلامياً في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) بالكشف عن مساوئ الإقطاع في العراق ، بامتلاكهم واحتكارهم الملكيات الزراعية الواسعة، وتشكيلهم طبقة تتحكم بالبلاد سياسيا واقتصاديا ، بالتعاون مع السلطة التي

عززت مكانتهم بإصدارها القوانين والتشريعات فنبهت الصحافة العراقية الى خطر النظام الإقطاعي في عدم الاستقرار السياسي وتعثر التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، فضلا عن مسؤوليته في تردي الوضع الاجتماعي للعاملين في حقل الزراعة من الفلاحين الذين أصبحوا أجراء لدى كبار ملاك الأراضي وشيوخ القبائل المتمثل بهم ذلك النظام ، فكان دور الصحافة التشخيص والتنبه والتأكيد على الظلم والاستغلال الإقطاعي للفلاحين .

٢. لقد هيأت الصحافة العراقية العلنية بعد اندلاع ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ولحين صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣٠ أيلول ١٩٥٨ ، الأرضية التي انطلقت منها الدعوة الى ضرورة تحديد الملكيات الزراعية الكبيرة وتحجيم دور الإقطاع كمرحلة أولى وصولا للقضاء علية ، وذلك بالعودة للمطالب التي تقدمت بها الصحافة في العهد الملكي، والانطلاق ثانية بعد الثورة وبشكل مركز وأكثر إلحاحاً بالمطاليب من خلال المقالات الافتتاحية التي أكدت معاناة الفلاحين في ظل النظام الإقطاعي وإمكانياته السياسية والاقتصادية والدعوة لتحجيمها، وذلك بتحديد الملكية الزراعية للإقطاعيين من كبار الملاك وشيوخ القبائل وتوزيع الأراضي الفائضة والأميرية على الفلاحين، فكانت الصحافة العراقية وراء إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ .

٣. يعد قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ ثمرة من ثمار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، بل كان أحد أهم المنجزات للثورة على المستوى الاقتصادي ، وهدفا مهما من أهداف الثورة وحقيقتها، في محاولة القضاء على الإقطاع في العراق ، واثبات كونها ثورة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، باستيلائها على الملكيات الزراعية الكبيرة وتحديدها ، وتوزيعها للأراضي المستولى عليها والأميرية على الفلاحين الذين أصبحوا مالكين للأرض لأول مرة في ظل العهد الجمهوري بموجب قانون الإصلاح الزراعي، والذي كان حافزا لانبثاق الجمعيات الفلاحية في القرى والنواحي لخدمة الفلاح العراقي وحمايته.

٤. أدت الصحافة العراقية ولاسيما الحزبية دوراً مهماً في الكشف عن مساوئ قانون الإصلاح الزراعي نظريا ، وبيان عيوبه وآثاره السلبية عند تطبيقه عمليا ، ولاسيما في مسألة تحديد الملكية الزراعية لكبار ملاك الأراضي والشيوخ ، وفي مسألة التعويض لهم في أثناء عملية الاستيلاء ، فكان للصحافة

مقترحاتها وحلولها تلافيا للجوانب السلبية بالقانون عمليا ، إذا لم تتم عملية تصفية تلك الملكية .

٥. كان الصراع السياسي الذي شهده العراق بين القوى القومية والقوى الماركسية الإقليمية في عهد رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) فضلا عن اندلاع الحركة الكردية في أيلول ١٩٦١ وصولا الى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ إذ كان من ابرز الأسباب وأهمها في عدم تطبيق قانون الإصلاح الزراعي في عموم العراق وفشله عمليا، فكانت السلطة تحاول الحيلولة دون فشله بإصدارها التعديلات عليه، وصولا الى (قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٧٠) الخاص بالمنطقة الشمالية من العراق .

٦. ان صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وانتقاداته كان ثمرة لحرية الصحافة التي وقفت الى جانب الفلاحين الفقراء ولاسيما الصحف التي تتبنى الدفاع عن طبقتي العمال والفلاحين .

٧. سعى البحث الى استقراء آراء (١٥) صحيفة منها (١١) احد عشر صحيفة مثلت (٥) خمسة أحزاب سياسية علنية هي : الثقافة الجديدة ، واتحاد الشعب ، وصوت الطليعة ، والرأي العام (الحزب الشيوعي العراقي) ، والجمهورية ١٩٥٨ (حزب البعث٠٠) ، والأهالي ، وصدى الأهالي ، وشعلة الأهالي وصوت الأكراد (الحزب الوطني الديمقراطي) ، والبيان (الحزب الوطني التقدمي) ، وخه بات / النضال (لحزب الديمقراطي الكردستاني) ، فضلاً عن (٣) ثلاث صحف موالية وناطقة باسم الحكومة هي : الثورة ، المستقبل والجمهورية ١٩٦٢ وصحيفة مستقلة واحدة هي : الحياد .

٨. استطاع البحث ان يصور دور الصحافة في صدور قانون الإصلاح الزراعي ومتابعته شعبياً واجتماعياً وسياسياً على صعيدي الحكومة والشعب ما يحقق أصالته بوصفه تناولاً جديداً في الصحافة العراقية ، وعرض مشكلات متنوعة فيه وعالجها .

الهوامش :

(١) خليل إبراهيم الخالد ، الأراضي وأصنافها في العراق ، مجلة العاملون في النفط (بغداد) ، العدد ٩٣ (١ آذار ١٩٧٠) ، ص٦ .

(٢) عبد الوهاب مطر الداهري ، اقتصاديات الإصلاح الزراعي(بغداد ،١٩٧٠) ص١٧١-١٧٢

(٣) للتفاصيل انظر : قانون تسوية حقوق الأراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ ، جريدة الوقائع العراقية ١٣٣٧ (١ حزيران ١٩٣٢) .

(٤) انظر : قانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد نفسه.

(٥) انظر : قانون تحديد واجبات الزراع رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٢٦٧ (١ تموز ١٩٣٣) .

(٦) للتفاصيل انظر : قيس عبد الحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ٢٠٠ – ٢١٧ .

(٧) للتفاصيل انظر: المقال الافتتاحي (استئصال نظم الإقطاع خير وسيلة للقضاء على عناصر الفساد من الأوساط المتأخرة . . .) جريدة البلاغ ، العدد ٤٢٥ (١٨ تشرين الأول ١٩٣٥) ؛ المقال الافتتاحي (الإقطاع آفة . . .) بقلم غربي الحاج احمد المحامي ، جريدة النضال العدد ٥٦ (٩ كانون الأول ١٩٥٠) ؛ المقال الافتتاحي (نظام بال يتنافى مع كرامة الإنسان ذلك هو نظام الإقطاع البغيض) بقلم رمزي العمري المحامي ، جريدة الوميض العدد ٢٢ (٢٦ آب ١٩٥١) .

(٨) ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثور ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق (بغداد، ١٩٧٩) ص٣٠١-٣٠٢

(٩) كمال محمد سعيد خياط ، القطاع الزراعي في العراق ، مسح شامل لموارده وتقييم أساليب تنميته ، الطبعة الأولى ، (بغداد ، ١٩٧٠) ، ص٢٣٠ .

(١٠) جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٨–١٩٦٨ ، دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة (بغداد ، ٢٠١٠) ص ١٢ ، ١٤ ، ١٦ . وللتفاصيل عن الثورة انظر: إسماعيل العارف، أسرار ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ وتأسيس الجمهورية في العراق (القاهرة،٢٠١٢)؛ الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . . .ص ص٢٥٥_٣٠٢.

(١١) الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، ص٣٠٢ .

(١٢) للتفاصيل انظر: الجدول (٥–٣) في حنا بطاطو،العراق ،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية،الكتاب الأول،(طهران،٢٠٠٥) ، ص٨١ ،٨٦ .

(١٣) للتفاصيل انظر : الجدول (٤–٢) المصدر نفسه ، ص٧٠ ؛ الدونم، وحدة قياس لمساحة الأرض،استعملت في الدولة العثمانية لأول مرة في العراق يساوي ٢٥٠٠ متر مربع، انظر:

ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة..ar .wik:pedia.org

(١٤) الثقافة الجديدة ، "مجلة شهرية ثقافية عامة " صاحب الامتياز عبد الرحيم شريف المحامي ، ورئيس التحرير الدكتور صلاح خالص ، مدير الإدارة : خالد إسلام ، صدرت في كانون الاول ١٩٥٨، بالحجم المتوسط وطبعت بمطبعة العاني ، ثمن النسخة (١٠٠) فلساً ، وهي لسان حال الشيوعيين واليساريين ، ألغيت في السادس من اب ١٩٦١ . انظر: دار الكتب والوثائق ، وزارة الثقافة والارشاد ، مديرية الصحافة ، الديوان ، الملفة ٤٣٨/٣٢٠٣٠٠؛ فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية (بغداد ، ١٩٧٧) ص ٢٩٤ .

(١٥) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥ (كانون الأول ١٩٥٨) .

(١٦) كان لواء العمارة حتى الأربعينات واحدا من أغنى الألوية في العراق ،حيث تركزت أراضي العمارة في أيد قليلة نسبيا ، ويعود الى ما قبل الاحتلال البريطاني ،إذ كان هناك (١٩) حائزا للأراضي فقط، للاطلاع على عائدات الأراضي لمشايخ لواء العمارة ولسنوات عديدة وملكية المضخات ومجموع مساحة حيازات الأراضي لسنة ١٩٤٤، انظر: بطاطو،العراق ،الطبقات الاجتماعية . . .ص ص١٤٨–١٨١

(١٧) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٥ (كانون الأول ١٩٥٨) .

(١٨) الجمهورية، " جريدة يومية سياسية " صدرت في ١٧ تموز ١٩٥٨ ،صاحب الامتياز العقيد الركن عبد السلام محمد عارف ، نائب رئيس الوزراء ووزيرالداخلية ثم تحول الامتياز الى رشيد فليح ، رئيس التحرير : سعدون حمادي ، مدير التحرير: طارق عزيز ، مدير الادارة: حازم جواد . وكانت تمثل اتجاه حزب البعث لذا تولى الادباء والشباب البعثيين تحريرها . اغلقت في السادس من تشرين الثاني ١٩٥٨ بعد ان صدر منها (٩٥) عدداً . انظر : مليح صالح شكر ، "تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٣٢-١٩٦٧" ، (بيروت ، ٢٠١٠) ، ص ٣٠٠ ؛ بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص ٢٨٦؛ د.ك.و، وزارة الارشاد ، مديرية الصحافة الملفة ٤٢٠٣٠٢/٧١ .

(١٩) جريدة الجمهورية ، العدد ١٠ (٢٨ تموز ١٩٥٨) .

(٢٠) جريدة الجمهورية ، العدد نفسه .

(٢١) عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي والإصلاح الزراعي في العراق ، ١٩٣٢ -١٩٧٠ " أطروحة دكتوراه (منشورة) مقدمة الى كلية الآداب (جامعة بغداد، ١٩٨٢) ص٣٠٧-٣١٠

(٢٢) وزارة الإصلاح الزراعي ، مديرية التوجيه والنشر ، تقرير موجز عن الإصلاح الزراعي في العراق ، قسم الأول ، جريدة الإنسانية ، العدد ٥٦ (٢٥ كانون الأول ١٩٥٩) .

(٢٣) جريدة الحرية ، العدد ١٢٤٣ (٤ آب ١٩٥٨) ؛ نوري عبد الحميد العاني ، علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، الجزء الأول ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٧ شباط ١٩٥٩ ، طبعة ثانية (بغداد ، ٢٠٠٥) ص ٣٤٤ ؛ يذكر ان عددا من اعضاء اللجنة كانوا من الملاك الكبار فمن الذين وقعوا على قانون الاصلاح الزراعي فيما بعد كانوا من المشمولين بالقانون نفسه، فقد جرى الاعلان عن خضوع اراضيهم وفق القانون وهم : هديب الحاج حمود ويملك (٢١٥٤٣) دونماً بصورة مشاعة ، ومحمدحديد ويملك (٩٨٥٢) دونماً منفردة وبابا علي الشيخ محمود الحفيد ويملك (٨٨١١) دونماً بصورة مشاعة . ومن الملاكين باللجنة طلعت الشيباني وسعود محمد وجوهر عزيز وانور الجاف وعبد الرزاق الظاهر، وللتفاصيل انظر: الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي. . . ص ٣٧١ وما بعدها ؛ خليل ابراهيم حسين، اللغز المحير عبد الكريم قاسم ، موسوعة ١٤ تموز، الجزء (٧)، (بغداد، ١٩٩٠) ، ص ص٣٢٣ ، ٣٢٤.

(٢٤) عبد الكريم قاسم ، ولد عام ١٩١٤ في محلة المهدية ببغداد ، اكمل الدراسة الثانوية ١٩٣١، عمل معلماً في مدرسة الشامية ، التحق بالكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثاني في ١٥ نيسان ١٩٣٤ ، وعين بالكلية العسكرية امراً لفصيلة فيها ١٩٣٨ ، دخل كلية الاركان وتخرج منها ١٩٤٢ ، اشغل العديد من المناصب العسكرية فيها بدءا من امر فصيل وامر فوج مشاة عدة مرات ، اشترك بعدة دورات عسكرية منها دورة الاقدمين في بريطانيا . بعد ثورة ١٤تموز ١٩٥٨ تقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء (١٩٥٨–١٩٦٣) ، اثبت جدارة وكفاءة في كافة المناصب التي اشغلها . اعدم في ٩ شباط ١٩٦٣ على اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، انظر: خليل ابراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل ١٩٥٩، الصراعات بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، موسوعة ثورة ١٤ تموز، الجزء الاول ، الطبعة الاولى (بغداد ١٩٨٧) ، ص ٢٣–٢٤، ٣١–٣٢ .

(٢٥) جريدة نداء الأهالي ، العدد ٥ (١ تشرين الأول ١٩٥٩) ؛ جريدة الجمهورية العدد ٦٥ (٢ تشرين الأول ١٩٦٠)

(٢٦) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار،الكتاب الثالث(طهران،٢٠٠٥) ص١٤٨

(٢٧) هديب الحاج حمود ، ولد عام ١٩١٩ في قضاء الشامية بالديوانية ، والده رئيس عشيرة الحميدات في منطقة الفرات الاوسط ، تخرج من الثانوية المركزية في بغداد والتحق بكلية الحقوق وتخرج منها في١٩٤١ ، انتمى الى الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ ، ساند الانتفاضة الشامية ١٩٥٤ وكان مسؤولا عن الحزب في منطقة الفرات الاوسط انذاك والتي طالبت بـ (قسمة الحاصل الزراعي مناصفة) بين المالك والفلاح ، مثل الحزب في اول وزارة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (وزيرا للزراعة) ، انسحب من الوزراة عام ١٩٦٠، من مؤسسي الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٦٠، وعمل نائباً للرئيس(كامل الجادرجي) ، اصبح رئيساً للحزب حين اعاد نشاطه السياسي عام ٢٠٠٩، انظر: "هديب الحاج حمود والحزب الوطني الديمقراطي" ملاحق جريدة المدى اليومية الاخبار، الملاحق ، العراقيون،انظر: شبكة الانترنيت news<www.almadasupplements.net

(٢٨) جريدة نداء الأهالي ، العدد ٥ (١ تشرين الأول ١٩٥٩) ؛ جريدة الجمهورية العدد ٦٥ (٢ تشرين الأول ١٩٦٠)

(٢٩) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤ (٣٠ أيلول ١٩٥٨) ، يذكر انه ألغيت كل القوانين المضرة بحقوق الفلاحين ، منها : قانون حقوق وواجبات الزراع رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣ ، وقانون اعمار واستثمار الأراضي الأميرية لسنة ١٩٥١ ، ونظام دعاوي العشائر المدنية

والجزائية لسنة ١٩١٨ . كما أوقف قانون التسوية وجرت عليه تعديلات فيما بعد ، وعدل قانون المصرف الزراعي لسنة ١٩٤٠ بقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٩ الذي تضمن شروطاً أكثر ملاءمة لإقراض المزارعين في الريف . . . انظر : الخياط ، القطاع الزراعي في العراق . . . ، ص٢٣٠ . .

(٣٠) وزارة الإصلاح الزراعي مديرية التوجيه والنشر " تقرير موجز عن الإصلاح الزراعي في العراق " القسم الأول ، جريدة الإنسانية ، العدد ٥٦ (٢٥ كانون الأول ١٩٥٩) .

(٣١) المصدر نفسه ، جريدة الإنسانية ، العدد نفسه .

(٣٢) وزارة الإصلاح الزراعي مديرية التوجيه والنشر " تقرير موجز عن الإصلاح الزراعي في العراق " القسم الثاني ، جريدة الإنسانية ، العدد ٥٧ (٢٧ كانون الأول ١٩٥٩) .

(٣٣) خليل إبراهيم الخالد ، الأراضي وأصنافها في العراق " مجلة العاملون بالنفط ، العدد ٣

(٨ آذار ١٩٧٠) ، ص٦ ، ٨.

(٣٤) الداهري ، اقتصاديات الإصلاح الزراعي . . . ، ص١٦١ ، ١٦٨ –١٦٩ .

(٣٥) للتفاصيل انظر : جريدة الرأي العام ، العدد ٣٥ (٩ كانون الأول ١٩٥٨) ؛ جريدة الثورة العدد ٤١ (٨ كانون الأول ١٩٥٨) ؛ جريدة بغداد ، العدد الأول (١٣ كانون الأول ١٩٥٨) ؛ جريدة صدى الأحرار ٢٠ (٨ كانون الأول ١٩٥٨) .

(٣٦) جريدة الرأي العام ، العدد نفسه ، جريدة الثورة ، العدد نفسه

(٣٧) جريدة الأهالي ، العدد ٧٩ (٣ آذار ١٩٥٩)

(٣٨) للاطلاع على أسماء القائمة الثانية ، انظر : جريدة الأهالي ،العدد نفسه .

(٣٩) جريدة الأهالي، العدد ١٢٥ (٣٠ نيسان ١٩٥٩) ،

(٤٠) جريدة الجمهورية ، العدد ٦٥ (٢ تشرين الأول ١٩٥٨) .

(٤١) الأهالي ، جريدة سياسية ، صدرت لاول مرة في الثاني من كانون الثاني ١٩٣٢، فكانت النواة الاولى لتجمع (جماعة الاهالي) ،عاودت الصدور في العهد الجمهوري بعددها الاول في تشرين الثاني ١٩٥٨ "جريدة يومية سياسية" صاحب الامتياز عبد الله عباس المحامي ، رئيس التحرير المسؤول عبد المجيد الونداوي ، أصبحت فيما بعد لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي ، توقفت عن الصدور في ١٣ تشرين الاول ١٩٦١، لتعطيل نشاط الحزب . أنظر: بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص٩٢ ص ٣١١.

(٤٢) جريدة الأهالي ، العدد ١٣ (١٤ كانون الأول ١٩٥٨) .

(٤٣) مجلة الزراعة العراقية ، العدد ٤ (تشرين الأول ، تشرين الثاني ، كانون الأول ١٩٥٨) المجلد (١٣) .

(٤٤) جريدة الأهالي ، العدد ١٠٦ (٥ نيسان ١٩٥٩)

(٤٥) اتحاد الشعب " جريدة يومية سياسية " ، اصدرها الحزب الشيوعي العراقي في بغداد ، منحت الامتياز في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩، صاحب الامتياز ورئيس التحرير : عبد القادر إسماعيل البستاني المحامي ، احد الاعضاء القياديين في الحزب ،مدير الإدارة :حسين جواد القمر ، صدر عددها الاول ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ ، طبعت بمطبعة الرابطة ،بالحجم المتوسط وبثمان صفحات . انظر: بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص ٣١٤.

(٤٦) جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٧٠ (١٩ نيسان ١٩٥٩) وللمزيد من المواقف للجريدة انظر : مقال (الإصلاح الزراعي يجب ان يحقق لمصلحة الفلاح) ؛ المقال الافتتاحي (ينبغي مضاعفة اليقظة إزاء مؤامرات الاستعمار(أشارت فيه الى ممارسات كبار الإقطاعيين ومساعيهم واتصالاتهم بالأتراك والإيرانيين وبالدول الأجنبية . . انظر : جريدة اتحاد الشعب العدد ٧١ (٢٠ نيسان ١٩٥٩) ؛ العدد ٨٢ (٤ أيار ١٩٥٩) .

(٤٧) صوت الطليعة ، " جريدة يومية سياسية " صدرت في البصرة ،صاحب الامتياز ورئيس تحريرها المحامي نصيف الحجاج ، صدرت عن الشبيبة الديمقراطية وجماعة اتحاد الشعب في البصرة ، صدر عددها الاول في ١٣ حزيران ١٩٥٩، التزمت الجريدة بالخط الشيوعي واصبحت فيما بعد أهم صحيفة شيوعية في الالوية (المحافظات) ، سُطر شعار الحزب الشيوعي العراقي "وطن حر وشعب سعيد" فوق اسم الجريدة. ألغي امتيازها في السادس من اب ١٩٦١ بأمر من الحاكم العسكري العام ، انظر : د.ك.و ، وزارة الثقافة والارشاد، مديرية

الصحافة ، الملفة ٤٢٠٣٠٢/١٤٠ ؛ رجب بركات ، من صحافة الخليج العربي ، الصحافة البصرية بين عامي ١٨٨٩–١٩٧٣ (بغداد، ١٩٧٧) ، ص ٢٠٦، ٢٠٧؛ وائل علي النحاس، "الصحافة العراقية بين ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣" ، مجلة دراسات تاريخية ، بيت الحكمة ، العدد ١٧ ، السنة الخامسة (بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص ٦٦.

(٤٨) جريدة صوت الطليعة ، العدد ١٣ (٨ آب ١٩٥٩) .

(٤٩) صدى الأهالي ، " جريدة يومية سياسية " لسان حال الحزب الديمقراطي فرع الموصل صاحبها يوسف الحاج الياس المحامي ، صدر عددها الأول في الموصل في الخامس من أيلول ١٩٦٠ مجموع ما صدر منها (٢٦) عددا ، انظر : بطي، الموسوعة الصحفية ص٣١٤ .

(٥٠) جريدة صدى الأهالي ، العدد ٢٠ (٢٦ أيلول ١٩٥٩) ، نشرته مباشرة كمقال افتتاحي جريدة الأهالي في بغداد العدد ٢٤٣ (٢٨ أيلول ١٩٥٩) .

(٥١) جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٢١١ (٣٠ أيلول ١٩٥٩) . فيما نشرت جريدة الحضارة تصريحات إبراهيم كبة في مقابلة صحفية سجلت فيها أبرز تصريحاته وبشكل مانشيتات

(٥٢) جريدة الأهالي ، العدد ٢٣٩ (٢ تشرين الأول ١٩٦٠) .

(٥٣) شعلة الأهالي ، " جريدة يومية سياسية " صدرت في كربلاء صاحبها: عبد الصاحب الأشقير ، منحت الامتياز في ١٥ شباط ١٩٦٠ ، صدر عددها الأول في ٢٢ آذار١٩٦٠ ، لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي فرع كربلاء ،احتجبت عن الصدور في السادس من اب ١٩٦١. انظر: بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص٣١٤.

(٥٤) جريدة شعلة الأهالي ، العدد ٢٠ (١ تشرين الأول ١٩٦٠) .

(٥٥) جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٢١١ (٣٠ أيلول ١٩٥٩) .

(٥٦) خه بات / النضال ، " جريدة يومية سياسية " صاحبها ورئيس تحريرها إبراهيم احمد المحامي صدرت باللغتين العربية والكردية في بغداد ، يوم السبت المصادف الرابع من نيسان ١٩٥٩ بنسختها الكردية ، فيما صدرت نسختها العربية يوم الجمعة الثامن من أيار ١٩٥٩ وهي لسان

حال الحزب الديمقراطي الكردستاني . . انظر : فرهاد محمد احمد ، جريدة خه بات / النضال ١٩٥٩ –١٩٦١ ، دراسة تاريخية (دهوك ، ٢٠٠٨) ص٥٤ .

([٥٧]) جريدة خه بات / النضال ، العددان ٣٨ ، ٤٠ (٢٦ ، ٣١ آب ١٩٥٩) .

([٥٨]) جريدة خه بات / النضال ، العدد ٢١٥ (١٢ أيار ١٩٦٠) .

([٥٩]) مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، الكرد وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ (١٤ تموز ١٩٥٨ – ١١ أيلول ١٩٦١) ، (كردستان ، ١٩٩٠) ص ٨٤ .

([٦٠]) احمد ، جريدة خه بات / النضال ، . . . ، ص٢١٨ .

([٦١]) البارزاني ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .

([٦٢]) البيان ، " جريدة يومية سياسية " صاحب الامتياز محمد السعدون ، رئيس التحرير المسؤول سلمان العزاوي المحامي ، لسان حال الحزب الوطني التقدمي في العراق ، صدر عددها الاول في ٢٧ نيسان ١٩٦٠ ، طبعت بمطبعة دار السلام ، بواقع أربع صفحات بالحجم الاعتيادي للجريدة ، توقفت عن الصدور بعد تجميد نشاط الحزب في الثاني من تموز ١٩٦٢ انظر : عادل تقي عبد محمد البلداوي ، الححزب الوطني التقدمي في العراق في العهدد الجمهوري الاول (بغداد ٢٠٠٠) ص ٧٤ ، ١٨٤؛ بطي الموسوعة الصحفية . . . ص٣٢٢ .

([٦٣]) جريدة البيان ، العدد ٣٨ (١٥ حزيران ١٩٦٠) .

([٦٤]) الثورة ، "جريدة يومية سياسية" ، صاحبها ومدير سياستها يونس الطائي ، رئيس التحرير احمد القطان المحامي ، صدر العدد الاول منها في الثامن من تشرين الأول ١٩٥٨ ، طبعت بمطبعة الامة في بغداد ، باربع صفحات ، واستمرت بالصدور لحين الغاء امتيازها في الثامن من شباط ١٩٦٣ . في البداية كانت المقالات الافتتاحية والسياسية يحررها كتاب وقادة محسوبين على الحزب الشيوعي العراقي ، ولغاية بداية مايس ١٩٥٩ بعدها توثقت العلاقة القديمة بين صاحب الجريدة يونس الطائي ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم والتي القت بظلالها على الجريدة ، بحيث اصبحت الناطقة بلسان عبد الكريم قاسم فانفردت من بين الصحف العراقية بنشر تصريحات ولقاءات صحفية له، بل

اقترح صاحبها تاسيس حزب سياسي باسم (حزب الزعيم)، انظر: د.ك.و، وزارة الاعلام ، مديرية االصحافة ، الملفة ٤٢٠٣٠٢/٤٩ ؛ جريدة الثورة العدد الاول (٨ تشرين الاول ١٩٥٨) ؛ النحاس، الصحافة العراقية بين ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣ . . . ، ص ٦٣ .

(٦٥) جريدة الثورة ، العدد ١١ (٣١ تشرين الأول ١٩٥٨)

(٦٦) الرأي العام ، " جريدة يومية سياسية مستقلة ، تاسست ١٩٣٦"، منحت الامتياز في العهد الجمهوري في ١٦ تشرين الاول ١٩٥٨ ، وصدر عددها الاول في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٨، صاحبها محمد مهدي الجواهري ، رئيس التحرير المحامي علي الخليلي ، طبعت بمطابع دار الاخبار، بست صفحات ، مسائية ثم اصبحت صباحية ، عرفت الجريدة بمقالاتها السياسية الجريئة والصريحة وبمقالها الافتتاحي، واندفاعها باتجاه التيار الماركسي مستغلة المانشيت والعناوين الجانبية، الغى امتيازها في ٢٤ ايار ١٩٦٢ لاحتيجابها عن الصدور لأكثر من ستة اشهر ، انظر: د.ك.و، وزارة الثقافة والاعلام ، مديرية الصحافة ، الملفة ٤٢٠٣٠٢/٣٨ ؛ جريدة الرأي العام العدد الاول (٣٠ تشرين الاول ١٩٥٨) ؛ النحاس ، الصحافة العراقية بين ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣، ص ٦٣ .

(٦٧) جريدة الرأي العام ، العدد ٣٥ (٩ كانون الأول ١٩٥٨) .

(٦٨) صوت الأكراد ، " جريدة يومية سياسية ديمقراطية " منحت الامتياز في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، وصدر العدد الاول في ٩ شباط ١٩٦٠ ، باللغتين العربية والكردية ، صاحبها ورئيس تحريرها عمر جلال حويزي ،انتهجت الجريدة النهج الديمقراطي في معالجاتها وتحليلاتها ودراساتها لكون صاحبها من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، مجموع ما صدر منها (٧١) عددا، الغى امتيازها في ٢٣ اب ١٩٦١، انظر: بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص٣٠٢؛ النحاس ، الصحافة العراقية بين ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨–٨ شباط ١٩٦٣، ص ٦٧ .

(٦٩) جريدة صوت الأكراد ، العدد ٣٧ (٤ تشرين الأول ١٩٦٠)

(٧٠) للتفاصيل انظر: مكرم الطالباني ، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق (بغداد، ١٩٦٩) ص٣٦–٥٥

(٧١) منتديات درر العراق ، القوانين والتشريعات العراقية www.dorar_aliraq.net ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٢ (٢٠ آذار ١٩٦٠) .

(٧٢) جريدة الرأي العام، العدد ٤٣٤ (١٢ مايس ١٩٦٠) .

(٧٣) للتفاصيل انظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٢٢ (٢٠ آذار ١٩٦١) .

(٧٤) جريدة المواطن ،العدد ٤٧ (٦ تموز ١٩٦٠)

(٧٥) جريدة الأهالي ،العدد ٦٢٩ (١٧ كانون الثاني ١٩٦١)

(٧٦) الجمهورية ، " جريدة يومية سياسية جامعة " منحت الامتياز في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٢، صدرت في الاول من كانون الاول ١٩٦٢، صاحبها ومدير تحريرها عبد الرزاق البارح ، مدير التحرير المسؤول عبد الباقي السعيد المحامي ، مدير الإدارة حيدر الفياض ، طبعت بمطبعة الحوادث ، عرفت بنشر الشتائم ضد جميع القوى السياسية المعارضة للنظام ،صدر منها (٦٨) عدداً حتى الثامن من شباط ١٩٦٣. ويذكر ان العدد الاول من الجريدة استهل باجراء مقابله صحفية مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم نشرتها مع صورته التي ذيلها بتوقيعه مهداة الى الجمهورية ، توطيدا للعلاقة القديمة بينه وبين عبد الرزاق البارح. لذا عرفت الجمهورية كونها مؤيدة لسياسة عبد الكريم قاسم الذي كان معجبا بمقالاتها السياسية التي يكتبها البارح والمعبرة عن وجهات نظره تجاه الاحداث انظر: النحاس، الصحافة العراقية بين ١٤ تموز ١٩٥٨-١٩٦٣ . . . ص ٦٨.

(٧٧) جريدة الجمهورية ،العدد ٢٧ (٣ كانون الثاني ١٩٦٣) .

(٧٨) وكالة الأنباء العراقية ، العدد ١٨٩ (١٦ آب ١٩٦١) ، عن الجمعيات الفلاحية في العراق وواجباتها انظر : مجلة الشؤون الداخلية ، العدد ٤ (١ تشرين الثاني ١٩٦٠) ص ٥٨-٥٩

(٧٩) انظر جريدة اتحاد الشعب ، العدد ١٢٠ (١٦ حزيران ١٩٥٩) ، تصدر صفحتها الأولى مانشيت (الأيدي المجرمة تغتال عددا آخر من الفلاحين ، اغتيال أربعة فلاحين وطالب في الناصرية ، جماهير الناصرية تعلن غضبتها على الإقطاعيين . .) وفي باب سطور (تفاقم النشاط الإقطاعي الرجعي في الناصرية) .

(٨٠) نشر التقرير في جريدة اتحاد الشعب في (١١) حلقة من العدد ٢٤ (٢١ شباط ١٩٦٠) حتى العدد ٣٤ (٥ آذار ١٩٦٠) وصدر فيما بعد بشكل كتاب بالحجم المتوسط (٦٣) صفحة بنفس العنوان : زكي خيري ، تقرير عن مسائل في الإصلاح الزراعي ، (بغداد ، ١٩٦٠) عن دار بغداد للطباعة والنشر والترجمة . (النسخة لدى الباحث) .

([٨١]) للتفاصيل انظر : جريدة اتحاد الشعب ، العددان ٢٧ ، ٢٨ (٢٤ ، ٢٥ شباط ١٩٦٠) الحلقة (٤) ، (٥) .

([٨٢]) جريدة اتحاد الشعب ،العدد ١٩٤ (١٦ أيلول ١٩٦٠) صفحة (حياة الفلاحين) المقال الافتتاحي (محد يكدر علينا) بقلم ملا راهي ، اضحك مع (٤) رسوم كاريكاتورية وشعار (يا أعداء الاستعمار والإقطاع اتحدوا) .

([٨٣]) للتفاصيل انظر : كلمة الركن (الفلاحون والإصلاح الزراعي) جريدة البيان، العدد ١٤٤ (٢٣ تشرين الأول ١٩٦٠) ؛ (الدعايات المغرضة تحاول التأثير على الفلاحين) جريدة البيان ، العدد ١٦١ (١١ تشرين الثاني ١٩٦٠) ؛ (المبادرة لتشكيل هيئة تفتيشية عليا كل الفلاحين) جريدة البيان ، العدد ٣٨٤ (٢٥ آب ١٩٦١) .

([٨٤]) جريدة البيان ، العدد ٣٤ (١٠ حزيران ١٩٦٠) ؛ العدد ١٠٢ (٢ أيلول ١٩٦٠)

([٨٥]) الحضارة ، جريدة أسبوعية سياسية "، صدرت في بغداد لصاحبها محمد حسن الصوري ، ورئيس تحريرها محمد حسين الفرطوسي ، منحت الامتياز في ٢٢ كانون الاول ١٩٥٨ ، بعد فترة تحولت الى يومية سياسية في ١٦ تشرين الاول ١٩٦٠ ، عرفت بالاتجاه اليساري ومهاجمة الصحف ذات الاتجاه اليميني ، تعرض صاحبها الى الاغتيال . الغى امتيازها في ٢٧ اب ١٩٦١. انظر: بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص٢٩٨.

([٨٦]) جريدة الحضارة ، العدد ٤٠ (٢ كانون الأول ١٩٦٠)

([٨٧]) صوت الأحرار ، " جريدة يومية سياسية جامعة " ، منحت الامتياز في ١٨ تشرين الاول ١٩٥٨، صدر عددها الاول في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، صاحبها ومدير تحريرها لطفي بكر صدقي ، ورئيس تحريرها المحامي فريد محمود ، عرفت باتجاهها اليساري ، طبعت بمطبعة دار السلام في بغداد بثمان صفحات، الغى امتيازها في الثامن من شباط ١٩٦٣. انظر: د.ك.و، وزارة الثقافة والاعلام ، مديرية الصحافة ، الملفة ٤٢٠٣٠٢/١١٣ ؛ بطي ، الموسوعة الصحفية . . . ص ٢٨٨.

([٨٨]) جريدة صوت الأحرار ، العدد ١١١ (٢٧ آذار ١٩٦٠) .

(٨٩) السياسي الجديد ، " جريدة يومية سياسية " منحت الامتياز في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٠ ، صدر عددها الاول في الاول من كانون الاول ١٩٦٠، صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول ضياء شكارة ، طبعت بمطبعة فريد ، بثمان صفحات ، الغى امتيازها في ١٨ نيسان ١٩٦١ بناءا على أمر الحاكم العسكري العام ، أنظر : د.ك.و، وزارة الثقافة والارشاد ، مديرية الصحافة ، الملفة ٢٣٣/٤٢٠٣٠٢.

(٩٠) جريدة السياسي الجديد ، العدد ٥٦ (٢٨ شباط ١٩٦١) .

(٩١) الشرق ، " جريدة انتقادية أسبوعية حرة ، تأسست سنة ١٩٣٩"، صاحبها ومدير تحريرها: محمد عبد الباقي العاني، رئيس التحرير: المحامي عبد الله جابر، سكرتير التحرير: عبد الوهاب العاني، صدر العدد الأول منها يوم السبت ١٣ كانون الأول ١٩٥٨ ، طبعت بمطبعة الامة ، بثمان صفحات وبالحجم المتوسط ، انظر : جريدة الشرق ،العدد الاول(١٣ كانون الاول ١٩٥٨) .

(٩٢) جريدة الشرق ، العددان ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ (٨ ، ١٣ آب ١٩٦١) .

(٩٣) جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٥٧ (٤ نيسان ١٩٥٩) .

(٩٤) جريدة الدستور ، العدد ٧٩٨ (٢٤ أيار ١٩٥٩) .

(٩٥) ولمزيد من التفاصيل عن المنهاج والنظام الداخلي للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية : (المنهاج ، الاتحاد العام ، المؤتمر العام ، مكتب الرئاسة ، الجمعية ، الانتخابات ، المالية ، الحل والتصفية) انظر : جريدة اتحاد الشعب ، العدد ٩٦ (٢٠مايس ١٩٥٩) ؛ ٩٧ (٢١ مايس ١٩٥٩) .

(٩٦) نوري عبد الحميد العاني ، علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨–١٩٦٨ ، الطبعة الثانية ، (بغداد ٢٠٠٥) ، ص٢٤٣ ؛ اشترط القانون تقديم طلب موقع من (٣٠) فلاحا ، على ان يدون في الطلب اسم ولقب كل عضو مؤسس ومحل إقامته . اما واجبات الجمعيات والاتحادات فهي : شراء المكائن والآلات الزراعية تأمين توزيع المياه بشكل عادل ، توزيع البذور ، مكافحة الآفات الزراعية والاتصال بالمراجع المختصة حول السلطات الزراعية ، انظر : المصدر نفسه ، ص٢٤٣–٢٤٤ .

(٩٧) للاطلاع على أسماء الجمعيات في الألوية العراقية (النواحي والاقضية) انظر: د.ك.و، المخابرات المتفرقة ، مكتب الاتحاد العام ، إجراء الانتخابات الفلاحية ١٩٥٩-١٩٦٠ الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في الجمهورية العراقية ، العدد ٢٧٩ في ٦/٩/ ١٩٥٩ (بحوزة الباحث) .

(٩٨) مجلة الشؤون الداخلية ، العدد ٤ (١ تشرين ثاني ١٩٦٠) . ويذكر ان عدد الجمعيات الفلاحية المجازة في العراق انخفض الى (٣٥٣٧) جمعية عام ١٩٦١ ، انظر : مجلة الشؤون الداخلية ، العدد ١٠ (١ تشرين أول ١٩٦٠) .

(٩٩) انظر : د.ك.و وزارة الداخلية، الديوان، الطلبات المرفوضة، رقم الملفة ٧/٣/٤٢٠٥٠ . رقم الوثيقة (٩/٧) طلب تأسيس الجمعية الفلاحية (الطويلة) في الصلاحية. رفضته المتصرفية للأسباب الآتية : عدد مقدمي الطلب (٦٣) ، منهم (١٦) دون السن القانوني ، (٩) غير موجودين ، (١٠) لا يمتهنون الفلاحة عدد الباقية (٢٨) فلاحا ، وهو اقل من العدد القانوني لتأسيس الجمعية. كتاب متصرفية لواء الديوانية ، التحرير ١٧٢٢٧ في ١٩٥٩/١١/٤ ؛ كتاب متصرفيه لواء الديوانية ، التحرير ١٧٢٨٠ في ١٩٥٩/١١/٤ .

(١٠٠) جريدة الأهالي ،العدد ١٣٥ (١٤ مايس ١٩٥٩) .

(١٠١) جريدة الأهالي ،العدد ١٦٠ (١٢ حزيران ١٩٥٩) .

(١٠٢) جريدة الرأي العام ،العدد ٦٨ (١٥ حزيران ١٩٥٩) .

(١٠٣) جريدة الرأي العام ،العدد نفسه .

(١٠٤) جريدة الرأي العام ،العددان ١٦٨ ، ١٦٩ (١٥ ، ١٦ حزيران ١٩٥٩)

(١٠٥) انظر : المقال الافتتاحي (واجب الجمعيات الفلاحية واتحادها العام) جريدة الأهالي العدد ١٩٧٤ (٣ تموز ١٩٥٩) ؛ المقال الافتتاحي (الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية ونتيجة موقفه من الفلاحين) جريدة الحرية ،العدد ٢٢٠ (١١ أيلول ١٩٥٩) .

(١٠٦) جريدة الأهالي، العدد ١٧٥ (٥ تموز ١٩٥٩) .

(١٠٧) الحياد ، "جريدة يومية سياسية"، منحت الامتياز في ٣ اب ١٩٥٩ . صاحبها ورئيس تحريرها فاضل شاكر النعيمي ، صدرت ب ثمان صفحات وبالحجم المتوسط للجريدة، سخرت مقالاتها الافتتاحية والسياسية ضد الشيوعية . وكانت سياستها الدعوة الى الاسلام

ويلاحظ عليها تأييدها للحزب الاسلامي العراقي، فهي ناطقة باسمه بشكل غير رسمي. انظر: النحاس، الصحافة العراقية بين ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨– ٨ شباط١٩٦٣. . . ص ٦٦

(١٠٨) جريدة الحياد ،العدد ١٩ (١٤ أيلول ١٩٥٩) .

(١٠٩) جريدة المنار، العدد ١٥٥٩ (٤ أيلول ١٩٥٩) .

(١١٠) الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز . . . ص٣٠٤

(١١١) الجواهري ، تاريخ مشكلة الأراضي . . . ص ٣١٣

(١١٢) جريدة الثورة ، العدد ٥٦٠ (٢٣ شباط ١٩٦١) .

(١١٣) المستقبل " جريدة يومية سياسية مستقلة " ، صدر عددها الاول في الاول من تشرين الثاني ١٩٦٠، صاحبها ورئيس تحريرها المحامي رسمي العامل ، طبعت بمطبعة تلغراف باربع صفحات ،واستمرت بالصدور حتى الثامن من شباط ١٩٦٣ ، عبرت الجريدة عن الفكر الديمقراطي وتصدت لمواقف الحزب الشيوعي العراقي في سلسلة من المقالات الافتتاحية ، انظر: جريدة المستقبل ، العدد الاول (١ تشرين الثاني ١٩٦٠) .

(١١٤) جريدة المستقبل، العدد ١٥ (٢٨ تشرين الثاني ١٩٦٠) وانظر : المقال الافتتاحي (وجوب تطهير وزارة الإصلاح الزراعي من العناصر الحزبية التي تريد الخراب ولا تريد للإصلاح الزراعي النجاح ، ولا تريد للفلاح ان يمتلك الأرض) جريدة الحرية ، العدد ٥٨٨ (٢٥ أيار ١٩٦٠) .

(١١٥) مكرم الطالباني ، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق (بغداد ، ١٩٦٩) ص٣٦. وللتفاصيل انظر : المصدر نفسه ، ص٣٦–٥٥ .

(١١٦) الحزب الشيوعي العراقي " في الذكرى الرابعة لإصدار قانون الإصلاح الزراعي " أواخر أيلول ١٩٦٢ منشور بالآلة الكاتبة من ثلاث صفحات ونصف ، مسحوب بجهاز الرونيو، بحوزة الباحث .

(١١٧) المصدر نفسه ، ص٢ .

(١١٨) المصدر نفسه ، ص٣ .